الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤١

الثلاثاء ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٥/١٥

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٢٣ من جدول الأعمال :
مشروع ميثاق عالمي للطبيعة : تقرير الأمين العام..... ١٠٢١
البند ٢٤ من جدول الأعمال :
المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة : تقرير الأمين العام ١٠٢١
البند ١٧ من جدول الأعمال :
انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية :
(ج) انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي..... ١٠٣٦

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ٢٣ من جدول الأعمال

مشروع ميثاق عالمي للطبيعة : تقرير الأمين العام

البند ٢٤ من جدول الأعمال

المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة : تقرير الأمين العام

١ - **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : يتذكر السادة الأعضاء أن الجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين قد نظرت في هذين البندين بوصفهما بندين منفصلين خلال نفس المناقشة العامة . فهل لي أن إعتبر أن هذه هي أيضا رغبة الجمعية في الدورة الحالية ؟

وقد تقرر ذلك .

٢ - **السيد كامندا واكامندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية)** : أود في البداية أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الممتاز الوارد في الوثيقة *A/36/539* بشأن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، وبصفة خاصة للجهود التي بذلها من أجل تنفيذ القرار ٧/٣٥ المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ .

٣ - كذلك فانني أتوجه بالشكر الى المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والى الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية ، والى كافة الدول التي استجابت ، بشكل ايجابي ، للرغبات التي عبر عنها القرار ٧/٣٥ ، لأنها هي التي مكنت الأمين العام من صياغة هذا التقرير الممتاز .

٤ - وتذكرون أنه في التقرير ٧/٣٥ ، فان الجمعية العامة :

« تدعو رسميا الدول الأعضاء الى القيام ، لدى ممارستها سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية ، بتسيير أنشطتها في اطار التسليم بالأهمية القصوى لحماية النظم الطبيعية ، وصون توازن الطبيعة ونوعيتها ، وحفظ الموارد الطبيعية ، لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة ؛

« وتدعو الدول الأعضاء الى موافاة الأمين العام بآرائها وملاحظاتها بشأن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، والجهود التي تبذلها في سبيل حفظ الطبيعة وحمايتها » .

واستجابة لهذا الطلب فان خمسين دولة من الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية ، خلال الدورة العادية السابعة والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد بنيروبي ، قد أشارت الى الجهود التي بذلتها على الصعيد الوطني ، واعتمدت قرار [انظر *A/36/481*] يوصي باعتماد مشروع الميثاق العالمي للطبيعة من قبل الجمعية العامة [انظر *A/36/539*] ، ويعد بلا شك تعبيرا عن الاهتمام المشترك الذي تبديه تلك الدول بالمشكلات التي ترتبط بتدمير النظم الايكولوجية ، والهجوم على نوعية الطبيعة أو توازنها باعتبار ذلك خطرا يتهدد الحياة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحضارة .

٥ - وعلاوة على ذلك ، فان هناك خمسين دولة أخرى ، من بينها ٣٨ دولة من آسيا ، وأوروبا ، وأمريكا اللاتينية ، قد أبلغت آراءها وملاحظاتها للأمين العام قبل يوم ١٦ ايلول/سبتمبر عام ١٩٨١ [المرجع نفسه] . وهناك دول أخرى قد أدلت بملاحظاتها وآراءها بشكل مباشر هنا ، وسوف تبلّغ للأمين العام . ان ما أحاول التأكيد عليه اليوم هو أن ما يقرب من تسعين دولة من بين ١٥٦ دولة قد أعربت عن ملاحظاتها الجوهرية بشأن هذه المسألة وتؤيد صياغة مدونة دولية للسلوك بشأن هذا الموضوع . وهذا يعد أكبر دليل على الأهمية الحيوية التي يعلقها المجتمع الدولي على تعزيز وتطوير تعاون دولي ذكي ومسؤول من أجل حماية وتأمين توازن البيئة ونوعيتها .

٦ - ان الأمين العام ، اذ يدرك أهمية هذه الجهود ، وجنبا الى جنب بمساعدة برنامج الامم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، قد عمل على تشكيل فريق من الخبراء مخصص حاول أن يستكمل تنقيح مشروع الميثاق العالمي للطبيعة على أساس الاقتراحات الايجابية الهامة التي تقدمت بها الدول الأعضاء .

٧ - واني أود هنا أن اتقدم بالشكر الى جميع الدول الأعضاء التي تفضلت بالتقدم بملاحظاتها الأساسية بشأن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، والتي اسهمت بذلك اسهاما ايجابيا في اثراء

Digitized by UNOG Library

مناقشاتنا لصالح المجتمع الدولي ككل .

٨ ـ لقد اجتمع فريق الخبراء المخصص في نيروبي في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨١ وأعد نصا منقحا لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة . ويوصي الأمين العام الجمعية العامة في الفقرة ٧ من تقريره بأن تنظر مع التأييد في هذا المشروع المنقح .

٩ ـ وحيث ان بعض الدول قد ابلغت ردودها بعد ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ ، وحيث أن هناك دولا أخرى ، حسبما تلقينا من معلومات ، سوف تتقدم بملاحظاتها خلال الاسابيع القليلة القادمة ، وحيث ان تقرير الأمين العام والمشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة قد أرسلا لنا قبل افتتاح المناقشة هنا بثلاثة أيام تقريبا ، فيبدو اذن انه من المنطقي أن نتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء كي تبحث النص الجديد ، وأن نسمح للأمين العام أن يستكمل تقريره وأن يقوم بتنقيحه ، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، على أساس ما يتلقاه من ردود اضافية ، بحيث يكون من الممكن ان تتم دراسة هذا الميثاق بامعان في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

١٠ ـ بهذه الروح ، يشرفني ان اتقدم بمشروع القرار A/36/L.6 ، نيابة عن مقدميه .

١١ ـ ان هذا المشروع يقترح أساسا ما يلي : أولا ، تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام الذي يتضمن نصا منقحا لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، وضع على أساس الآراء والملاحظات التي ابدتها الدول الأعضاء قبل ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، عملا بقرار الجمعية ٧/٣٥ . ثانيا ، تدعو الجمعية الدول الاعضاء التي لم توافِ الأمين العام بعد بآرائها وملاحظاتها الى موافاته بها ؛ وذلك في وقت مبكر بقدر الامكان ؛ ثالثا ، ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة برنامج الامم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية باستكمال تنقيح مشروع الميثاق العالمي للطبيعة على أساس الملاحظات الواردة من الدول ، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وأن يقدم تقريرا تكميليا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛ رابعا ، تدعو الأمين العام الى ان يحيل الى الدول الاعضاء تقرير فريق الخبراء المخصص الذي يتضمن النسخة المنقحة لمشروع الميثاق ، وكذلك ما قد يرد من الدول الأعضاء من ملاحظات ، بغية النظر فيها في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ؛ خامسا ، تقرر ان تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين بندا بعنوان « النظر في المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة واعتماده : تقرير الأمين العام » .

١٢ ـ انني أود ان اغتنم هذه الفرصة كي اؤكد مرة اخرى ان المستقبل العلمي والتكنولوجي للانسان وقدرة الانسان على السيطرة على الطبيعة من أجل تلبية احتياجاته ، والجهود التي يبذلها من أجل الدفع قدما بالحضارة والثقافة وجميع الأعمال الفنية التي تعتبر فخرا للبشرية ، أي ان العبقرية الخلاقة للانسان لا يمكن ان تستمر دون وجود الطبيعة . ان الحياة على الأرض واستمرارها أمر لا يمكن تصوره دون وجود الطبيعة أو بمعزل عنها . لذلك ، فانه مع تدهور الطبيعة نجد ان الحياة الحيوانية والنباتية سوف تتدهور أيضا . وهذا امر من شأنه ان يدعونا جميعا الى التمسك بواجبنا في الحفاظ على الطبيعة وحمايتها . انني أود أن أقول ان هناك رابطة أساسية بين الطبيعة والحياة بما فيها من ثقافة وقيم ثقافية . وهذا تأكيد لم يعد محل جدل .

١٣ ـ فلو أن تدمير الانسان للطبيعة وتغييره لها وصل الى حد الاخلال بالنظم الايكولوجية فاننا نخاطر بذلك بالحياة على الأرض ونخاطر بالقضاء على قدرة الانسان على الوجود وقدرته على خلق الحضارات والثقافات . اننا نجد في بعض مناطق العالم ان الغابات قد بدأت تختفي بسبب زحف الصحارى وعوامل الجفاف . ان الانسان في مثل هذه الأحوال يبحث عن مواقف جديدة للوجود . ان حفظ الطبيعة وحمايتها من شأنه اذن ان يؤدي الى الابقاء على الحياة على الأرض واطالتها وبذلك يضمن استمرار العبقرية الخلاقة للبشر .

١٤ ـ وهذا هو المعنى العميق الذي ينطوي عليه مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، والذي يشرف زائير ان تتقدم به الى المجتمع الدولي لاعتماده . ان مشروع القرار هذا يعتبر بمثابة مدونة للسلوك ينبغي ان تسترشد بها جميع أنشطة الانسان . ان كل ما نطالب به هو انه ينبغي على جميع الدول في العالم ، وجميع الحكومات ، وكل المجموعات أن تقوم بأنشطتها ، مع الاعتراف بالأهمية العليا لحماية النظم الطبيعية وللمحافظة على التوازن وعلى نوعية الطبيعة وحفظ الموارد الطبيعية . وأن تلتزم كل هذه الدول بالامتناع عن أية أعمال من شأنها ان تعرض هذه النوعية وهذا التوازن للخطر ، الأمر الذي يهدد بقاء البشرية وبقاء الأجيال المقبلة ويهدد الحيوانات والنباتات .

١٥ ـ كذلك أرجو ان تسمحوا لي بأن اقول ان جمهورية زائير تنتمي الى مجموعة البلدان النامية التي تبذل الجهود من أجل تحقيق التقدم لشعوبها ، ومن أجل اكتساب القدرات والمهارات التي تمكنها من ان تسيطر على بيئتها وأن تعمل على تحويلها بشكل ايجابي يؤدي الى تلبية احتياجاتها الأساسية أو باختصار نحو تنميتها . ونحن هنا لا نزمع عرقلة التقدم بتقديم مشروع القرار هذا ولا نود ان نمنع تلك الدول من اتخاذ التدابير اللازمة للدفع بالتنمية قدما . كما أننا لا نسعى الى ان نوجه أعمالنا ضد أية خطة بالذات أو ضد أية انشطة محددة في بلد من البلدان . ان كل ما نحاول ان نفعله هو أن نؤكد اهمية توازن النظم الايكولوجية الذي لا بد من المحافظة عليها وحمايتها اذا كنا نرغب بالفعل في المحافظة على نوعية الحياة بالنسبة للجنس البشري .

١٦ ـ وخلال عملية تحويل الطبيعة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للانسان ينبغي ان نظهر شعورا بالمسؤولية ، أي أن نتلافى اساءة الاستخدام ، وأن نتلافى أية أعمال من شأنها ان تؤدي الى تدمير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحضارة . لذلك ، فان الأمر يتعلق بتحقيق التقدم وفي الوقت ذاته بتلافي التدمير الذي لا ضرورة له .

١٧ ـ ان التلوث والدمار وتغيير الطبيعة وغير ذلك من الأعمال العدائية التي لا تؤدي الى حماية الطبيعة ، والمبالغة في النمو كغاية في حد ذاتها ، كل هذه الأمور تعتبر شرورا تعاني منها البشرية في الوقت الحاضر . وينبغي على كل دولة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن تتأكد من ان الطبيعة ، التي هي الشرط الاساسي للحياة ولوجود النباتات والحيوانات ، يجب حمايتها والمحافظة عليها بشكل مستمر عندما يستغلها الأنسان لاشباع احتياجاته .

١٨ ـ ويبدو ان بعض البيانات التي القيت خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذه القضية قد أدخلت عنصرا من اللبس فيما يتعلق بألفاظ مثل : الطبيعة ، والبيئة ، والموارد الطبيعية . لذلك ، يجدر بي أن اوضح الموقف في هذا

Digitized by UNOG Library

الصدد .

١٩ ـ اننا نجد في علم الاحياء ان البيئة هي الحيز الذي يحيط ، بشكل مباشر ، بالخلايا حيث تقوم الكائنات الحية بعمليات تفاعل مستمر مع المواد والطاقات ، مما يجعلها تعتمد بشكل أو بآخر على البيئة . وعلى ذلك فان كل كائن حي ينجم عن التفاعل بين مكونين اساسيين هما الوراثة والبيئة .

ان البيئة بالمعنى الواسع تعني كل التأثيرات التي لا تنشأ عن الوراثة ، وهذه التأثيرات يمكن أن تستمد بصفة خاصة من الحياة العادية والمناخ والتربة والغذاء والتربية والحياة الاجتماعية ... الخ . لذلك ففي علم الأحياء نجد ان البيئة مرادف لكلمة «*biotope*» التي تعني التوافق البيئي الاحيائي .

٢٠ ـ وفي الجغرافيا فان البيئة تعني الخصائص الطبيعية التي تؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض . ان التوسع في الأبحاث حول مفهوم البيئة الجغرافية والعلاقة بين الحيوانات وبين البشر والظروف الطبيعية المتوافرة على الكرة الأرضية قد صاحب انطلاق العلوم الانسانية في القرن التاسع عشر . وهكذا ، فان التطور البطيء للظروف الطبيعية كانت له عواقب وخيمة على تطور البشرية ، كما أن التدابير التي يقوم بها الانسان قد أثرت تأثيرا كبيرا عبر القرون على البيئة الجغرافية . لذلك نجد أنه في الجغرافيا تكون الأشياء المحيطة في بعض الأحيان مرادفة للبيئة .

٢١ ـ ومن جهة أخرى فان الطبيعة هي مجمل المخلوقات والأشياء الموجودة التي يجمعها معا توازن أساسي يشكل أساس الحياة . لذلك ، فهي مبدأ يعتبر قوة محركة بالمقارنة بالمخلوقات البشرية . فبينما تشكل الطبيعة التعبير عن هذه القوة ، فهي تشارك في جوهر وجود المخلوقات والاشياء وفي ايجاد التوازن الذي يؤدي الى الحياة .

٢٢ ـ والموضوع هنا يتعلق بالطبيعة ، لذلك ، ينبغي أن تبذل الجهود للمحافظة على هذا التوازن واستمراره ، مع ضمان حماية الطبيعة والمحافظة عليها . اننا هنا لا نتحدث عن الموارد الطبيعية ، كما أننا لا ندّعي أننا نعمل من أجل ضمان الاستغلال الرشيد لهذه الموارد لصالح الدول .

٢٣ ـ لذلك ، فان القرار ٧/٣٥ ، كيما يزيل أي غموض يؤكد من جديد مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية .

٢٤ ـ لكن يجدر بنا هنا أن نوضح أن مبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية ، كما وردت الاشارة اليه في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، يكتسب أهميته ودلالته من أن المفتاح الرئيسي ازاء ادخال التغيرات والتحويلات الاقتصادية المطلوبة ، انما تملكه في الوقت الحالي البلدان النامية . لكن استخدام هذا الحق أمر مازال يعرقله النظام السياسي والاقتصادي الدولي القائم حاليا . هذا المبدأ يوحي بأن البلدان النامية يمكنها القيام ببعض التدابير الايجابية والتصحيحية لحل المشكلات التي تواجهها الدول فيما يتعلق بمبدأ اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٢٥ ـ ويستتبع ذلك أن مبدأ السيادة الكاملة والدائمة للدول على مواردها الطبيعية لا يمكن أن يتعارض من المبادرات المشتركة التي تستهدف تصحيح أخطاء الماضي أو العالم اليوم والتي تحبذ التعاون الدولي من أجل حماية توازن النظم الايكولوجية والحفاظ على نوعية الطبيعة .

٢٦ ـ ان قرار الجمعية العامة ٧/٣٥ الذي يذكر بالمبادىء التي تبرر اعتماد ميثاق عالمي للطبيعة والحاجة إليه في الماضي والمستقبل ، يشكل مساهمة هامة من جانب المجتمع الدولي للمحافظة على هذا التوازن الأساسي ويعبر عن القلق الذي تثيره تلك المشكلة لدى البشرية جمعاء . لذلك ، فقد حان الوقت للتعبير عن اهتمام المجتمع الدولي وترجمة ذلك الاهتما إلى تدابير عملية أي باعتماد مشروع الميثاق العالمي للطبيعة الذي قدم للأمم المتحدة وجميع دول العالم .

٢٧ ـ ان جمهورية زائير تدعو كل الدول الأعضاء ، باسم ضرورة الابقاء على الجنس البشري وباسم الابقاء على العبقرية الخلاقة للانسان وباسم الحياة نفسها ، أن تقوم بالمساهمة في اعتماد مشروع الميثاق العالمي للطبيعة .

٢٨ ـ واننا نأمل لكل هذه الأسباب ، أن تدرك الجمعية العامة مدى اهتمام معظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة باعتماد ميثاق عالمي للطبيعة . بهذه الروح ، فاننا ندعو الدول الأعضاء أن تعتمد مشروع القرار الاجرائي الذي تقدمنا به والوارد في الوثيقة *A/36/L.6* ؛ وكما تلاحظون فان هذا الأمر يتمشى مع التوصيات التي تقدم بها فريق الخبراء المخصص والتي وردت الاشارة اليها في تقرير الامين العام .

٢٩ ـ وفيما يتعلق بالمسؤولية التاريخية للدول في المحافظة على الطبيعة ، فقد أشرنا منذ البداية الى أن هذا الموضوع قد انبثق عن منهج مخالف لمنهجنا وان كان الهدف واحدا ، لان هذه التدابير قد تمت في ظل الاسراع بسباق التسلح الذي يؤدي الى الاضرار بالبيئة البشرية وبالحيوانات والنباتات . اننا لا نود ان نوجه اللوم هنا ولا أن نقلل من الأخطاء التي ارتكبت ولا أن نثير روح المواجهة .

٣٠ ـ فضلا عن ذلك فان المنهج الذي أدى الى اتخاذ هذا الاتجاه انما يستهدف حث الدول على اعتماد التدابير التشريعية والادارية والقضائية وغيرها من أجل المحافظة على الطبيعة لصالح الاجيال الحاضرة والمقبلة . ان هذا المنهج منهج مشروع . ولكن هذا ـ في رأينا ـ لا يغطي كل جوانب المشكلة وجوانب الموضوع . وهذا ما يبرر المنهج المختلف الذي اتخذناه في عرضنا للموضوع على الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وبالنسبة لمشروع القرار الذي تقدمنا به فانه لا يدخل ضمن اطار سباق التسلح أو التنمية في سبيل التنمية أو سباق التصنيع ، لكنه يعالج المشكلة على أساس حيادي . ويتمسك بمدى أهمية وضع مدونة للسلوك الدولي تلتزم بمقتضاها الدول بالاحجام عن اتخاذ التدابير التي تؤدي الى الاخلال بالتوازن الايكولوجي وتهدد نوعية الطبيعة وتوازنها ، وبذلك تهدد حياة الانسان على الأرض وكل ما يعتز به .

٣١ ـ ونحن اذ نطلب من الأمين العام أن يتقدم بتقريره باسم المسؤولية التاريخية للدول في المحافظة على الطبيعة كما ننظر اليها في اطار الاسراع بسباق التسلح ، للنظر فيه اثناء الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، فان مشروع القرار *A/36/L.7* المقدم من الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول انما يضع هذه المناقشة في اطارها السليم .

٣٢ ـ وسوف تتاح لنا الفرصة لكي نعبر عن رأينا في هذه القضية . ونود أن نشير الى أن مشروع القرار يعبر عن اهتمام حقيقي ، وان وفد زائير لا يعترض عليه بحال من الاحوال .

٣٣ ـ **السيد إمام** (باكستان) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : يسعدني غاية السعادة أن أكون المتحدث التالي بعد ممثل زائير الموقر

Digitized by UNOG Library

لأتحدث مؤيدا لمشروع القرار A/36/L.6 بشأن مشروع ميثاق عالمي للطبيعة قد شاركت باكستان في تقديمه .

٣٤ ـ وكعضو بالحكومة مسؤولة عن التنمية في المناطق الريفية ، فانني أود أن أركز على المسائل الهامة التي ينطوي عليها الأمر وذات الصلة والعلاقة الحيوية بالرخاء طويل الأمد لكوكبنا .

٣٥ ـ عقب اعتماد القرار ٧/٣٥ من جانب الجمعية العامة في تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي ، فان المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة وجه خطابا في اذار/مارس ١٩٨١ ، الى جميع الدول الأعضاء مستطلعا آراءها وملاحظاتها حول المشروع الخاص بميثاق عالمي للطبيعة ، والجهود التي تقوم بها من أجل الحفاظ على الطبيعة وحمايتها . وقد كانت حكومة باكستان من بين أولئك الذين ردوا على هذا الخطاب وقدمت ملاحظات مفصلة في هذا الصدد . [انظر A/36/539] . وحيث ان هذه الملاحظات الخاصة بالجهود الذاتية لباكستان للحفاظ على الطبيعة قد تم تناولها قبل ذلك في ردنا ، فانني لا أعتزم أن أكررها هنا .

٣٦ ـ انني أنوي ، خلال بياني هذا بعد ظهر اليوم أن أبرز الأغراض التي أدرج من أجلها هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة وأن أركز على الأسباب التي حدت بهذا المحفل الى الحفاظ على اهتمامه ومشاركته في حفظ الموارد الطبيعية لهذا الكوكب والحفاظ على توازن ونوعية الطبيعة وهما أمران حيويان للأجيال الحاضرة والمقبلة .

٣٧ ـ وقد كرّست الحكومات والمنظمات الدولية كثيرا من وقتها ومن طاقاتها لمشاكل الحرب والسلم وللموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي يبدو أنها تحتل مكان الصدارة في اهتمامها . وهذا يعد أمرا طبيعيا ولا أود أن أقترح أي نظام مختلف للأولويات . وفي الوقت نفسه ، فان حكومات الدول الاعضاء عليها المسؤولية ، فرادي وجماعات ، بأن تأخذ في الاعتبار الأنظمة الضرورية لدعم الحياة فوق هذا الكوكب والتي يعتمد عليها بقاء البشرية وتقدمها .

٣٨ ـ ونتيجة لزيادة السكان وللجهود الوطنية والدولية لاستغلال الموارد ، فقد برزت اتجاهات معينة يمكن أن توصف جميعا بأنها نهب لكوكبنا . ومن خلال القضاء الغاشم على الغابات ومختلف أنواع الحيوانات ، فان التوازن القائم للبيئة الطبيعية وتنوع جينات الحياة يتعرضان لتهديد خطير . ان السعي من أجل تحقيق أهداف تتعلق بالتقدم الصناعي والزراعي ، قد أدى في أحوال كثيرة الى الاهمال بل وحتى الانتهاك السافر للعناصر البيئية .

٣٩ ـ وكبلد نام ، فان باكستان قد أعطت أولوية عالية للحفاظ على ايقاع النمو الاقتصادي حتى تضمن التقدم والرخاء لشعبها . وتنفيذا لبرامج مختلفة ومشاريع متنوعة ، فاننا قد أدركنا بشكل متزايد انه من الأمور البالغة الأهمية حماية البيئة الطبيعية بل والتغاضي عن بعض المكاسب السريعة لصالح الأهداف طويلة المدى . وقد كانت هناك حالات واسعة النطاق للتدخل المفرط في الطبيعة عن طريق خطوات مثل ازالة الغطاء النباتي ، أو التحطيم الكامل لأنواع معنية من الحياة الحيوانية . ان هذا لم يؤد الى نتائج مثل فقدان التربة العلوية الخصبة عن طريق تآكل التربة فحسب ولكن قد تعرضت أيضا انواع ثمينة من الحياة البرية للخطر .

٤٠ ـ ان وفد باكستان قد رحّب بادراج البند الخاص بمشروع ميثاق عالمي للطبيعة في جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين وقد أيد مبادرة زائير التي تسعى الى اعتماد ميثاق عالمي للطبيعة . وقد شعر وفد بلادي بتشجيع لأن يلاحظ أن خمسين حكومة قد أرسلت ملاحظاتها وتعقيباتها استجابة للطلب المقدم من المنظمة . اننا نؤيد النص المنقح لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة الذي أعد على أساس الاجابات التي أرسلتها الدول الأعضاء . وان وفد بلادي يحدوه الأمل في أن الدول الاعضاء الأخرى التي لم ترسل آراءها وتوصياتها بعد سوف تقوم بذلك بغية اتاحة مزيد من المراجعة والصياغة لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة .

٤١ ـ ولا بد أن أؤكد من جديد أن هناك توازنا معينا في الطبيعة قد نبع من العصور الجيولوجية وان تدخل الانسان في هذا التوازن انما يعرض حياته للخطر . ان الانسان قد اكتسب العلم والتقنية لكي يتسغل الثروات الكامنة في المصادر الطبيعية ، الحيوانية والنباتية لهذا الكوكب ، ولكنه أظهر اندفاعا متهورا قد سبب نتائج وخيمة فعلا .

٤٢ ـ ان المبادىء الخاصة بالحفاظ على بيئتنا ، الواردة في الميثاق العالمي للطبيعة ، ليست غير استثنائية فحسب بل انها في الواقع حيوية لرخاء البشرية في المستقبل . ان نظام الهيئات المتمثل في الامم المتحدة ، انما يهتم بدرجة كبيرة بما يسمى مشكلات تقليدية . ان المنظمة الوحيدة التي تهتم بالبيئة ، كانت من بين المنظمات التي برزت الى حيز الوجود مؤخرا . اننا نحن الذين نناقش الاهتمامات الاقتصادية والسياسية ، لابد لنا من أن نتناول الموضوعات الواردة في جدول أعمال اليوم . ان عدم وجود وفود كثيرة قد سجلت أسماءها لكي تتحدث اليوم ، يجب ألا يعكس ، على ما آمل ، قلة الاهتمام ، بل اجماعا معينا للآراء دعما لأهداف الميثاق العالمي للطبيعة . ولا يمكن ان يختلف أحد على ضرورة تحسين وتنظيم استغلالنا للغابات وللمراعي وللتربة بحيث يمكن الحفاظ على التراث الطبيعي وضمان استمرار الامدادات الحيوية للأجيال القادمة .

٤٣ ـ ان الأجيال القادمة سوف تحكم على ابداع الانسان وتقيم مسعاه نحو التجديد والتحديث بمقدار تقدمه في التقنية ومن حيث قدرته على الحفاظ على التوازن البيولوجي والأيكولوجي للأنظمة التي تسمح بالحفاظ على نوعية الحياة وحمايتها لرفاهية الانسان في المستقبل .

٤٤ ـ **السيد بتروفسكي** (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : ان العصر الحالي كثيرا ما يسمى بالعصر النووي أو بعصر الفضاء الخارجي أو بالعصر التكنولوجي ، وان كل هذه المسميات لها ما يبررها تماما . انها تعكس الانجازات الكبيرة في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي مكّن الانسان من مد امكانات أنشطته الخلاقة الى الفضاء الخارجي والى عالم الكون . ان كلمة « مستحيل » تتلاشى تدريجيا من قواميس العلماء . الا أننا لا نجد في أي اتجاه من الاتجاهات أي بديل للأرض وبيئتها الطبيعية كمكان يسكنه الانسان . ان كوكبنا هو البيت المشترك للبشرية ، على الأقل فيما يتعلق بالمستقبل المنظور .

٤٥ ـ ورغم أن الانسان قد عجز عن ايجاد مسكن آخر له غير الأرض ، الا أنه قد اكتسب امكانات القضاء على هذا المسكن وتعريض بقاء جنسه للخطر . ان هذه النتيجة هي بالذات ما قد ينجم عن كارثة نووية ان لم نحل دونها بفضل الجهود المشتركة لجميع الدول ، وبعبارة أخرى اننا نجد اليوم أن الانسان قد ركز بالفعل أنشطته في مجال واحد ، مثل الاستعدادات العسكرية وتطوير

Digitized by UNOG Library

وتكديس الاسلحة وفي مقدمتها الأسلحة النووية مما أدى الى نتائج تهدد بقاء الانسان ذاته .

٤٦ ـ وما من جانب للمشكلة العالمية المتمثلة في الحفاظ على بيئة الانسان الطبيعية وحمايتها أكثر الحاحا من القضاء على تهديد الحرب . ان هذا الجانب من المشكلة هو الذي تعرضت له الدورة السابقة للجمعية العامة في قرارها ٨/٣٥ بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ والذي اعتمد بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي . في هذا القرار ، أعلنت الجمعية العامة المسؤولية التارخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، ودعت الدول الى أن تظهر الاهتمام اللازم وتتخذ التدابير الضرورية لحفظ الطبيعة ، وأن تعزز أيضا التعاون الدولي في هذا المجال . وفي القرار ، وجهت الجمعية العامة الانظار الى ان سباق التسلح المستمر له اثار ضارة على البيئة ويقلل من الآفاق المتوقعة للتعاون الدولي المطلوب . ان مجريات الأحداث في هذه الفترة قد أكدت جدوى اثارة المشكلة الحالية وادراجها علي جدول أعمال المجتمع الدولي ، وكذلك ، بررت المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي . لقد تم الاعتراف بهذا في المقرر ٤/٩ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آيار/مايو هذا العام[1] ، والذي يركز على التهديد الخطير الذي يفرضه استمرار التسلح على البيئة الطبيعية ، بما في ذلك سباق التسلح النووي . ان اعتماد هذا القرار يعني أن الجهود التي تهدف الى القضاء على الآثار الضارة للأنشطة العسكرية على البيئة التي يعيش فيها الانسان تحظى بمكانة هامة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ويرحب الاتحاد السوفياتي بمثل هذا النهج . ونحن على استعداد للتعاون بكل السبل في هذه الأنشطة .

٤٧ ـ هنالك قلق له ما يبرره فيما يتعلق بالآثار الضارة لسباق التسلح والتهديد النووي للبيئة وأنشطة الانسان ، وقد أعلن العلماء ذلك صراحة أكثر من مرة . ويمكن التذكير على سبيل المثال ، بأنه كان هناك بيان موجّه الى رؤساء جميع الحكومات والى الأمم المتحدة من جانب المشاركين في أول مؤتمر عالمي لعلماء الطبيعة لمنع الحرب النووية ، والذي عقد هنا في الولايات المتحدة الامريكية في اذار/مارس ١٩٨١ . وهذا البيان يعلن :

« ان منجزات التكنولوجيا في القرن العشرين قد حققت مزايا كثيرة للانسان ، لكنها أدت في الوقت ذاته الى ايجاد وسائل قاتلة للتدمير الشامل . ان تخزين الكميات الهائلة من الأسلحة النووية يجعل العالم أقل أمنا . ان اي نزاع نووي سوف يدمر الحياة على وجه الأرض » . وبالمثل ، تم تقديم بيانات لمنع الحرب النووية من قبل علماء الطبيعة الامريكيين وبالتالي علماء المانيا الغربية .

٤٨ ـ ومن الدراسات والتقييمات العديدة التي قام بها العلماء يمكن التوصل الى النتيجة الحتمية التالية : انه بالنسبة لاجمالي مختلف العوامل السلبية على الطبيعة ، وبالنسبة للمشاكل الأخرى ، يجب أن يوصف سباق التسلح على انه ذلك النوع من النشاط الانساني الذي له أسوأ الآثار وأخطرها على البيئة . وهناك تناقض كامل بين حماية البيئة وسباق التسلح . ولقد أصبح حل أهم مشكلة ايكولوجية في الوقت الحالي أكثر تعقيدا نتيجة لسباق التسلح الذي يستنزف موارد مادية ضخمة ، وبصفة خاصة ، بسبب معدلاته المتزايدة ونطاقه الواسع .

٤٩ ـ وهناك خطر خاص ينبع من الأسلحة النووية ، وغيرها من الأنواع الأخرى لأسلحة التدمير الشامل ان تجارب الاسلحة الذرية والنووية الحرارية قد أدت في أوائل الستينات ـ كما هو معروف ـ الى مشكلة تلوث اشعاعي مطرد على سطح الأرض بأكملها . وبعد ابرام معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح البحر ، في موسكو عام ١٩٦٣[2] خفت حدة هذه المشكلة ، ولكن ، لم يتم القضاء كلية على خطر التلوث الاشعاعي لكوكبنا . وبالرغم من ارادة الشعوب التي يعلن عنها بوضوح في أماكن مختلفة من وقت لآخر ، فان الانفجارات النووية تنشر غبارها على مساحات شاسعة .

٥٠ ـ ان التكديس المستمر للأسلحة النووية يزيد من خطر حدوث دمار شامل للبيئة بطريقة عرضية . وقد أشير الى هذا بصفة خاصة من جانب معهد السويد الدولي لدراسة شؤون السلم . وفي ظل الظروف الراهنة ، فان الأثر المدمر للعامل العسكري على البيئة التي يسكنها الانسان لكبير جدا حقا . ان التوسع في انتاج الأسلحة يتخذ أبعادا متزايدة . وان الوجود الفعلي للمصادر الضخمة للأسلحة ، وتطوير وانتاج وتجربة وتكديس أنواع جديدة من الاسلحة يشكل تهديدا خطيرا للطبيعة . وتجرى الآن دراسات لتطوير أساليب الحرب الجيوفيزيائية ، والتي تؤثر على المناخ لأغراض عسكرية ، وتغيير الخصائص الطبيعية للمياه والعمليات الكيميائية والفيزيائية في الغلاف الجوي وفي غلاف الأرض الماضي ، وللتأثير على العمليات الكهربائية والجوية . وجاري بحث الطرق اللازمة لامكانية التوصل الى احداث جفاف وفيضانات وأعاصير وعواصف وحرائق في الغابات والحقول وزلازل .

٥١ ـ ان الحرب العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة في الهند الصينية قد أوضحت انه حتى في المناطق المستقرة ايكولوجيا ، فان الدمار تكون له آثار بعيدة المدى ، وانه حتى بعد مضي فترة طويلة تصعب اعادة البناء . ويتضح هذا من البيانات التي قد توجد ، على سبيل المثال ، في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتعلق بحالة البيئة لعام ١٩٨٠[3] . وأثناء الحرب الفيتنامية دمرت مبيدات الحشائش الف وخمسمائة كيلومتر مربع من مزارع المنجا ، كما تم احداث دمار جزئي لمساحة تعادل خمسة عشر ألف كيلومتر مربع ، ولا تزال استعادة البيئة الطبيعية تسير بخطى بطيئة للغاية .

٥٢ ـ وفي ظروف الثورة التقنية والعلمية ، يكون من الممكن تماما ، ان نحصل أيضا في المستقبل القريب على أنواع جديدة من الأسلحة ربما تتفوق على جميع الأسلحة المعروفة للانسانية حتى الآن . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، فان قنبلة النيترون ، والتي ادعى بعض الساسة انها « سلاح نظيف » ، يمكن ان تلحق ضررا خطيرا بالبيئة . ومرة أخرى ، على أساس دراسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في التقرير الذي أشرت اليه آنفا ، فان انفجار قنبلة نيترونية قوتها كيلوطن واحد ، وعلى ارتفاع مائتي متر فوق سطح الأرض قد تؤدي الى تدمير مختلف أنواع الكائنات الدقيقة على مساحة أربعين هكتارا ، والحشرات على مساحة مائة هكتار ، وسوف تدمر الزواحف وسائر أنواع الحياة على مساحة تزيد على ثلثمائة وثلاثين هكتارا ، وأنواع كثيرة من النباتات سوف تدمر على مساحة تزيد على ثلثمائة وخمسين هكتار ، وكذلك ستدمر الثدييات والطيور على مساحة تزيد على أربعمائة وتسعين هكتارا . هذا كل ما سوف يسببه ما يسمى « بالسلاح النظيف » .

٥٣ ـ هذه هي بعض النتائج القليلة لما يسببه تكدس الترسانات العسكرية بالنسبة للبيئة . وكلما ازداد تطور الأسلحة واتقانها كلما ازدادت خطورتها عل البشرية .

Digitized by UNOG Library

٥٤ ـ وبالرغم من أن الأنظمة العسكرية توفر أكثر العوامل تدميرا للبيئة الطبيعية المحيطة بنا ، فان حل مشكلة الحفاظ على الطبيعة يتطلب أيضا دراسة جادة لسائر الظروف الأخرى التي يمكن أن تؤدي الى تغيرات سلبية في البيئة .

٥٥ ـ ان التلوث الذي وصل الى مستويات ملحوظة في جميع أنحاء كوكبنا ، والذي اتخذ في بعض المناطق أبعادا خطيرة تعرض صحة الانسان للخطر ، وكذلك النبات والحيوان ، قد أثار انزعاجا كبيرا .

٥٦ ـ وهناك نواح أخرى للآثار السلبية على الطبيعة تثير القلق مثل تدمير الغابات الاستوائية . ان مثل هذا التدمير يهدد بشكل خطير توازن الأكسجين في الجو . وهناك ايضا التصحر الذي يضر المناطق الزراعية كما اننا نلحظ الأثر المتزايد للانسان على المناخ .

٥٧ ـ وفي الاتحاد السوفياتي ، فان اجراءات حماية الطبيعة تلازم الزيادة المطردة لرفاهية المواطنين ، وهو الغرض الأسمى للانتاج القومي في ظل النظام الاشتراكي . ان دستور الاتحاد السوفياتي الذي أعتمد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ، قد وضع حماية البيئة في تشريعه ، باعتبارها عنصرا غير قابل للتصرف من عناصر تنمية المجتمع الاشتراكي ، وحدد المهام في هذا الخصوص الملقاة على عاتق الهيئات الحكومية وعلى المواطنين . ووفقا للقانون الأساسي وللإجراءات والقواعد التشريعية الأخرى في بلدنا ، فقد وضع نظام واسع للاجراءات العلمية والتقنية والعملية لحماية الطبيعة والاستخدام الرشيد لثرواتها .

٥٨ ـ ان مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، بعد مناقشة عامة دارت على مستوى البلاد ، قانونين جديدين لحماية الهواء في الجو ، وحماية واستخدام عالم الحيوان . وفي الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ ، بدأ التخطيط لتدابير لحماية البيئة من خلال اطار الخطط السنوية والخمسية لتنمية الاقتصاد القومي ، وقد وضعت تقارير عن تلك المسائل ، وانشئت شبكة للرقابة حول مستوى التلوث ومصادره . وتجرى في الوقت الحالي عمليات رصد منتظمة في أكثر من ٤٥٠ مدينة لتنقية الهواء . لقد تم تحسين القواعد القانونية الخاصة بحماية البيئة ، وفي عدد من جمهوريات الاتحاد ، شكلت أو عززت لجان حكومية لحماية الطبيعة ، وصدر كتاب أحمر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٥٩ ـ ان الوثيقة التي اعتمدت في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي بشأن التوجيه الأساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد السوفياتي لأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، وللفترة حتى ١٩٩٠ ، صنفت مشاكل البيئة باعتبارها أهم المشاكل ، وأن حلها سوف يحدد زيادة تقدم المجتمع السوفياتي .

٦٠ ـ وفي نفس الوقت ، فان الاتحاد السوفياتي يشجع بصورة منتظمة النمو العريض للتعاون الدولي في حماية طبيعة الأرض ، اننا نلحظ بارتياح كبير انه قد أصبح من الممكن اخيرا تحقيق مجموعة كاملة من الاتفاقيات الدولية . تساهم كلها في حماية البيئة . وينبغي في هذا الصدد ايلاء أهمية كبرى لمعاهدة موسكو لحظر تجارب الأسلحة النووية في مجالات البيئة الثلاثة . وثمة اجراء هام آخر هو إتفاقية حظر إستخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية اغراض عدائية أخرى ، التي دخلت الى حيز التنفيذ في عام ١٩٧٨ [القرار ٧٢/٣١ ، المرفق] . لقد تحققت أيضا نتائج ايجابية أخرى بفضل الاجتماع العالي المستوى المعني لحماية البيئة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ في جنيف . ان الاجتماع الذي عقد بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، وفقا لاتفاق هلسنكي[٤] ، قد أصبح علامة هامة على طريق التعاون الدولي في هذا النشاط ، وله أهمية بالنسبة لجميع البلدان ولا سيما بالنسبة لشعوب قارة تتميز بكثافة سكانية عالية ونمو صناعي كبير مثل أوروبا . ان الوثائق التي اعتمدت حينذاك توفر أساسا حقيقيا لعمل مشترك عملي ، وهي مثال واضح للتعاون الدولي في هذا المجال .

٦١ ـ ونحن نرى ان التقرير المبدئي الذي اعده الأمين العام بشأن المسؤولية التاريخية لحفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة [A/36/532 و con 1] ، يشكل أساسا مفيدا للعمل المقبل الذي ينبغي القيام به في هذا الاتجاه . اننا نعتقد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عليه دور هام يجب أن يضطلع به في هذا المقام . وقد قام بالفعل بعمل محدد في هذا المجال ، ولكن عليه ان يضع دائما نصب عينيه الترابط الوثيق بين مشاكل الخطة في مجال حماية البيئة والخطة في مجال الحد من سباق التسلح والقضاء عليه .

٦٢ ـ والآن معروض على المندوبين مشروع قرار A/36/L.7 . ان متبني مشروع القرار يضعون في اعتبارهم أن الجمعية العامة ينبغي أن تصدر التعليمات للأمين العام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لاعداد تقرير يوضع على أساس الدراسات التي تجرى الآن ، ووجهات النظر التي تعبر عنها الدول بشأن هذه المسألة ، ويتضمن التوصيات التي تستهدف اعتماد الدول لتعهدات وتدابير تتعلق بحماية البيئة من الآثار الضارة لسباق التسلح ، كما تتضمن أيضا الحد من الأنشطة العسكرية الأكثر خطرا على الطبيعة ، وعرض هذا التقرير على الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

ان الاتحاد السوفياتي يولي احتراما فائقا لاقتراحات الدول الأخرى التي تستهدف حماية البيئة ، ويبحثها بجدية تامة . وهو اذ يفعل ذلك ، يلتزم بصفة عامة بموقف ايجابي ازاء فكرة ميثاق عالمي خاص بالطبيعة ، التي تقدمت بها حكومة زائير ، كما انه يؤيد مشروع القرار A/36/L.6 .

٦٣ ـ اننا على قناعة بأن حل مشاكل البيئة ، وحل المشاكل العالمية في عالمنا المعاصر ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمهمة القضاء على التهديد العسكري ، وتقييد سباق التسلح وعكس اتجاهه . أن السلم شرط لا غنى عنه لتقدم البشرية . وفي الوقت الراهن ، هو شرط أساسي لبقاء الحضارة الانسانية .

٦٤ ـ ان مكافحة التهديد العسكري هو الاتجاه الأشد الحاحا والأكثر ضرورة بالنسبة الى الجهود في سبيل حماية البيئة ، وأيضا من أجل حل جميع المشكلات العالمية الأخرى . ودون اتخاذ خطوات حقيقية للحد من سباق التسلح والتوصل الى نزع السلاح ، فلن يكون من الممكن توقع حل مشاكل عديدة يتوقف عليها التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبشرية بما في ذلك حماية البيئة . اما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فاننا على استعداد ان نتعاون مع الدول الأخرى تعاونا بناء في تحقيق هذه الأهداف العامة .

٦٥ ـ **السيد أوت** (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : ان وفد بلادي يرحب بادراج بند خاص بعنوان « المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة » وذلك في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين . ومنذ عام وافقت الجمهورية الديمقراطية الألمانية على قيام

Digitized by UNOG Library

الجمعية العامة باعتماد القرار ٨/٣٥ الذي كرس لمشكلة من أهم المشكلات التي تعاني منها البشرية .

٦٦ ـ ومما لا شك فيه أنه في مجال حفظ الطبيعة وحمايتها ، فان التعاون الدولي يكتسب أهمية متزايدة . وقد تم خلق ظروف مواتية في ظل الانفراج السياسي يمكن بمقتضاها التوصل الى حل لهذه المشكلات الدولية . ونود أن نذكر بالحقائق التالية ، انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وعقد اجتماع عالي المستوى ناجح معني بحماية البيئة وذلك في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا . واتفاقيات نزع السلاح مثل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء والتي تم ابرامها في ١٩٦٣ ، والمعاهدة الخاصة بحظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها والتي أبرمت في ١٩٧١ [القرار ٢٦٦٠ (د ـ ٢٥) ، المرفق] ، والاتفاقية الخاصة بحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، والتي أبرمت في ١٩٧١ [القرار ٢٨٢٦ (د ـ ٢٦) ، المرفق] ، والاتفاقية الخاصة بحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى والتي أبرمت في ١٩٧٧ .

٦٧ ـ وفي اطار المناخ المعقد على الصعيد الدولي ، فقد أصبح من المهم بالنسبة لكافة الدول أن تعمل على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بمقتضى الاتفاقات سالفة الذكر وأن تسعى من أجل ابرام المزيد من المعاهدات التي تستهدف حماية البيئة ، وينبثق هذا عن مسؤوليتهم عن الحماية الشاملة للسلم وتعزيزه بما في ذلك المحافظة على البيئة البشرية . ان السياسة التي تنتهجها الدوائر الامبريالية العدوانية وهي سياسة تقوم على المواجهة ، تتعارض أساسا مع هذا الهدف . ان سباق التسلح لا يؤدي الى تهديد أمن الدول فحسب ولكنه يحرم البشرية من موارد عديدة لازمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي كما أنه يشكل تهديدا خطيرا على الطبيعة ذاتها . ان سباق التسلح يؤدي الى الاضرار بشكل مباشر بالطبيعة يستهلك جانبا كبيرا من الموارد كان من الممكن أن تستخدم من أجل الحفاظ على الطبيعة وحمايتها ، وهذه مسألة قد تأكدت أيضا في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وهو التقرير الخاص بحالة البيئة الذي صدر في ١٩٨٠[٣] ، والدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنونة « آثار استخدام الأسلحة على النظم الايكولوجية »[٥] .

٦٨ ـ علينا أن نتوخى الوضوح التام ، فلو استمر سباق التسلح فسوف يصبح من الصعب بشكل متزايد ، بل سوف يصبح من المستحيل ، أن نضطلع بمهمة حماية البيئة والحفاظ عليها . ان ايقاف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح من شأنها أن يساعدا على خلق الظروف الدولية المواتية وتحرير الموارد التي يمكن أن تخصص لحل المشكلات البيئية العاجلة . وقد يكون من الممكن ، على سبيل المثال ، العمل على حماية البيئة من التأثيرات الضارة ، لو كان من الممكن أن نحرز تقدما في المفاوضات الخاصة بايقاف سباق التسلح النووي ، وأن نتوصل الى اتفاق حول حظر كافة أنواع تجارب الأسلحة النووية . وفضلا عن ذلك ، فان الآثار الايجابية على الطبيعة التي تحيط بالانسان من الممكن ان تتحقق عن طريق القيام بتدابير عاجلة وملحة مثل حظر الأسلحة الكيميائية والاشعاعية وحظر تطوير منظومات جديدة من أسلحة الدمار الجماعي .

٦٩ ـ وتؤكد كل هذه الحقائق مرة أخرى مدى أهمية الاقتراح المقدم من وزير خارجية الاتحاد السوفياتي خلال المناقشة العامة [الجلسة ٧] وذلك حول اعتماد اعلان خاص بمنع حدوث كارثة نووية ، وابرام اتفاقية حول حظر وضع أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي . ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يرحب بهذه الاقتراحات . ونتوقع ايضا ان الترتيبات التي تتخذ بين وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فيما يتعلق ببدء المفاوضات ، من شأنها أن تؤدي الى تحقيق تقدم فعلي في مجال الحد من الأسلحة النووية في أوروبا وخفضها .

٧٠ ـ وفي دراسة حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية [A/36/356] ، والتي قدمت منذ بضعة أسابيع ، وردت الاشارة الى ضرورة القيام بدراسة جدية للآثار السلبية للأنشطة العسكرية على البيئة . وسوف يكون من المرغوب فيه بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها أن تكرس اهتماما متزايدا لهذه القضية .

٧١ ـ هذه النتائج واردة أيضا في المقرر ٤/٩ والمعنون « البيئة وسباق التسلح » ، والذي اعتمد من مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٢٥ أيار/مايو من هذا العام خلال دورته التاسعة ، ويطالب المجلس من بين جملة امور ، « بالتحليل المنتظم لآثار سباق التسلح على الطبيعة »[١] .

٧٢ ـ ويعتبر وفدي أنه من المفيد بالنسبة لهذه الدراسات أن تشمل مشاركة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية .

٧٣ ـ ونحن نرى انه لا بد من توجيه اهتمام خاصة الى التوصية الواردة في القرار الخاص بعقد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح من أنه لابد للجمعية العامة من دراسة آثار سباق التسلح على الطبيعة .

٧٤ ـ ان التعاون الدولي في مجال البيئة ينبغي أن يشمل التطبيق العملي وأساليب فعالة ومنطقية لتحسين الاستخدام الاقتصادي لامكانيات الطبيعة . ان هذه المهام ، مع ذلك ، تتطلب تطوير عملية الأنفراج ونزع السلاح وتطوير التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين الدول ، وفي هذا الصدد فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية توجه اهتماما كبيرا للتنفيذ المطرد للتدابير التي اعتمدت في الاجتماع العالي المستوى المعني بحماية البيئة . ونحن نتوقع من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل أن يؤيد الوثائق التي اعتمدها الاجتماع ، وأن يتخذ الخطوات المناسبة لكي يمكن المناطق والأقاليم الأخرى في العالم من الاستفادة من الخبرات التي اكتسبت .

تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد تاروا (بابوا غينيا الجديدة) .

٧٥ ـ وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أنه من الضروري في المستقبل أن نعمل على تكثيف الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك فيما يتعلق بجميع الأنشطة التي ترتبط بالحفاظ على الطبيعة والتي يتم القيام بها في اطار انظمة الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد فنحن نرحب بعقد الدورة العاشرة لمجلس الادارة في ١٩٨٢ والتي ستكون دورة استثنائية .

٧٦ ـ ان الحفاظ على السلام كان وسوف يظل هو المهمة الرئيسية لعصرنا . ويشير الموقف الدولي بوضوح الى أنه لن يحدث تقدم في حل المشكلات العالمية المتعلقة بحفظ البيئة وحمايتها طالما ان التهديدات والمخاطر الناجمة عن تدمير كوكبنا في حرب نووية

Digitized by UNOG Library

مدمرة ، تتكثف وتتزايد .

٧٧ ـ ان تنفيذ القرار الخاص بالمسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، من شأنه أن يقدم دفعة جديدة للكفاح من أجل السلام ومن أجل المحافظة على البيئة . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية مستعدة لأن تبذل كل جهد ممكن للقيام بهذه المهمة التاريخية بالفعل .

٧٨ ـ **السيد دوموكس** (هنغاريا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : يعلق وفد هنغاريا أهمية قصوى على قرار الجمعية العامة ٨/٣٥ الذي يبين المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة . ان المغزى الأساسي لهذا القرار ، لا يكمن فقط في التأكيد على الحاجة الى حسم المسائل البيئية الهامة في حد ذاتها بل وأيضا على التفاعل الوثيق بين التعاون الدولي الرامي الى الحفاظ على الطبيعة وكبح جماح سباق التسلح وضمان نتائج الانفراج .

٧٩ ـ وبينما نحاول تسخير الطبيعة على نحو يتسم بالتخطيط الهادف وان نحولها وفقا لاحتياجاتنا فان الانسان كجزء من الطبيعة قد يجلب نتايج بيئية لا يستطيع استشفاف نتائجها أو التكهن بها . فالتأثير على الطبيعة حتى لأغراض سلمية مثل الانتاج والراحة ووقت الترفيه ، يتطلب تدابير خاصة وعناية وبعد نظر ، ويقترن بذلك ان يفهم بشكل أكبر ان الأعمال العسكرية تخضع كل شيء لمتطلبات سرعة العمليات ونجاح العمليات الحربية وتتطور في احيان كثيرة بحيث تصبح عمليات جامحة تسبب ضررا جسيما لا يمكن تقديره أو علاجه بالنسبة للبيئة الانسانية . ان وجود مخزون هائل من أسلحة التدمير الشامل ، قد خلق موقفا جديدا اذا قورن بموقف الحرب الماضية .ولذلك، فانه في وقت نجد فيه ان بعض الدوائر الاستعمارية تسعى لتحقيق امكانات استخدام أسلحة التدمير ، فانها قد أوجدت مفهوما جديدا ينادي بجواز وامكانية شن حرب نووية محدودة ، ويستهدف ذلك قبول فكرة قيام نزاعات نووية ، وقد شرعت في انتاج قنبلة النيوترون التي تستهدف احداث التدمير الواسع النطاق والبشع للبشر ، بحيث يصبح من الضروري بوجه خاص تحديد سباق التسلح والحد منه وخفض خطر الحرب من وجهة نظر حماية البيئة أيضا .

٨٠ ـ ولا تنطوي الأعمال العسكرية على عواقب ضارة بالطبيعة في وقت الحرب فقط ، ذلك لأن الحياة النباتية والحياة الحيوانية والبنية الأساسية يصيبها الضرر المباشر والدمار ، كما أن البيئة الانسانية والهواء والتربة والماء تتسم نتيجة للعمليات العسكرية المتنوعة مثل انتاج الأسلحة والتجارب على الاسلحة ، حتى في وقت السلم . ان ابرام معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية من شأنه انهاء التجارب على الأسلحة النووية في الجو ،وهي لسوء الحظ مستمرة حتى اليوم ، وتحت الأرض ، وسوف يعتبر خطوة ذات اهمية قصوى في الحفاظ على الطبيعة . وعلاوة علي ذلك ، نحن في حاجة الى التصميم المتسم بالعزم للتوصل الى اتفاقات تتعلق بمنع انتاج وتطوير وتخزين أسلحة التدمير الشامل قديمها وجديدها ، مثل الأسلحة الكيميائية والاشعاعية .

٨١ ـ ان المبادرات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي حديثا لحظر وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي وللاعلان عن أن أول من يستخدم الأسلحة النووية يعتبر مقترفا لجريمة ضد الانسانية ، هي مبادرات ذات أهمية فائقة لحماية البيئة والحفاض عليها . ان اعتماد وتحقيق هذه المقترحات سوف يمثل تقدما نحو القيام بعمل بيئي فعال . ان مثل هذه الاتفاقات من شأنها تحقيق مناخ دولي أكثر هدوءا وهي أيضا لا مندوحة عنها للتعاون الدولي واسع النطاق في مواجهة المهام العامة لحماية البيئة . ولذلك فنحن نعتقد في ضرورة أن تقوم جميع الحكومات التي لديها احساس بالمسؤولية بعمل يتسم بالعزم لوقف الاتجاهات غير المواتية في الموقف الدولي وللحفاظ على انجازات الانفراج واذا ما أمكن تطوير هذه الانجازات والعمل على تقدمها .

٨٢ ـ واننا نرحب بالقرار ٤/٩ الذي تم اعتماده من جانب مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورة هذا العام ، وهو ينص على أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يقوم بالتحليل المنتظم للآثار الضارة لسباق التسلح على الطبيعة ، ولا بد للنتائج التي يخلص اليها من أن يتم دمجها في برنامجها متوسط المدى للبيئة . وفي نفس الوقت فاننا نود أن نبين بأسف ان الأغلبية العظمى للدول الأعضاء بالأمم المتحدة لم تستجب للطلب الذي تقدم به المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم مقترحات تتعلق بالخطوات اللازم اتخاذها للحفاظ على الطبيعة .

٨٣ ـ ولهذا السبب ، فان تقرير الأمين العام لم يغط تماما العلاقة المتبادلة بين التسليح وحماية البيئة الى الحد الذي تتطلبه أهمية الموضوع . ويحدونا الأمل في ان تقرير الأمين العام الذي سوف يعد بشأن أثر سباق التسلح على الطبيعة والذي سوف يقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، سوف يركز الانتباه مرة أخرى على هذه المسألة الملحة في عصرنا هذا .

٨٤ ـ وامام هذه الاعتبارات ، يرى وفد هنغاريا أنه من الضروري للجمعية العامة أن تعتمد قرارا من شأنه أن يسمح بالبحث المستمر لهذا الموضوع ، ومن شأنه أيضا ان يعزز التقدم الجوهري والتعاون فيما بين الدول . ولذلك فنحن ندعم المبادرة السوفياتية الواردة في مشروع القرار *A/36/L.7* ، والتي شاركنا في تقديمها ونتقدم بها كتوصية لكي تقوم الجمعية العامة باعتمادها .

٨٥ ـ **السيد كوستوف** (بلغاريا) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : ان مسألة حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة وايجاد علاقة منسجمة بين المجتمع وبين البيئة ، قد استحوذا بحق على اهتمام الأمم المتحدة . ومن ثم فانها تعتبر مشكلة عالمية تؤثر على المصالح الحيوية لجميع الدول والشعوب ، دون استثناء ؛ وهي مشكلة لا يمكن ايجاد حل لها دون بذل الجهود من جانب جميع البلدان الكبيرة والصغيرة المتقدمة والنامية على أساس تعاون دولي عريض .

٨٦ ـ ان الموقف المسؤول والثابت لجمهورية بلغاريا الشعبية ازاء هذه المشكلة ، قد تأكد مرة أخرى في الاجتماع الأخير الذي عقد في شبه جزيرة القرم والذي حضره رئيسا الحزب والدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تودور زيفكسوف ليونيد بريجينيف اللذان أعلنا ضرورة بذل جميع الجهود من جانب جميع الدول بهدف ايجاد حلول لجميع المشكلات العالمية للبشرية ، بما في ذلك مشكلة حماية البيئة .

٨٧ ـ ان مشكلة حفظ الطبيعة ترتبط ارتباطا وثيقا بوقف سباق التسلح . ولقد بدا هذا الارتباط واضحا في عدة نواح . أولا ، ان سباق التسلح ، وبصفة خاصة في الموقف الدولي المتوتر الحالي ، يؤدي الى زيادة خطر نزاع نووي عالمي يمكن أن تكون له آثار تنطوي على كارثة لا تعالج بالنسبة الى البشرية والبيئة . ثانيا ،

Digitized by UNOG Library

حتى في وقت السلام ، فان تراكم وتكديس كميات كبيرة من الأسلحة النووية وسائر وسائل التدمير الشامل وكذلك انتاج أنواع جديدة من تلك الأسلحة ومنظومات جديدة لها والتجارب على جميع هذه الأسلحة ، كل ذلك يسبب اضرارا كبيرة للبيئة . ثالثا ، ان اقامة التعاون الدولي واسع النطاق ، هو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات البيئية المعقدة ولن يكن ذلك ممكنا الا اذا توقف سباق التسلح وانخفض التوتر الدولي .

٨٨ ـ وفي المحصلة الأخيرة ، فان وقف سباق التسلح وتنفيذ الاجراءات الخاصة بنزع السلاح الحقيقي ، سوف يحرران دون شك موارد يمكن ان تستخدم في التنمية الاقتصادية للشعوب ، بما في ذلك حل المشكلات البيئية الملحة .

٨٩ ـ ولهذا فان جمهورية بلغاريا الشعبية قد أيدت القرار ٨/٣٥ الذي أعتمد في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالمسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة . ان اعتماد هذا القرار كان خطوة هامة نحو اعتماد منهج أكثر تعقيدا وأكثرا شمولا لمواجهة المشكلة . وتنفيذا للقرار ٨/٣٥ ، فقد قدم لنا الأمين العام تقريرا مبدئيا للدراسة أعد بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٩٠ ـ ان وفد بلغاريا يعتبر أن الخطوة الأولى قد أتخذت لخلق وعي بالخطر الكبير الذي يخيم على كوكبنا والذي ينبع مباشرة من سباق التسلح المستمر باعتباره أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر على البيئة ، وهناك في هذه الحالة تناقض لا يمكن حله . وفي الواقع ، فان سباق التسلح لا يرتبط بتبديد موارد مادية ضخمة فحسب ولكن كما أوضحت من قبل فانه يعوق كثيرا بل ويجعل من المستحيل ايجاد تعاون دولي بالنسبة الى حل المشكلات البيئية . ان سياسة بعض الدوائر العسكرية في بعض الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والتي أدت الى تعقيد الموقف الدولي وتكديس الأسلحة وخلق مناخ من الشك والعدواة في العلاقات الدولية ، من شأنها اعاقة التعاون فيما يتعلق بالنواحي البيئية .

٩١ ـ اننا نؤيد الأنشطة المختلفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحفظ الطبيعة وتطوير التعاون الدولي في هذا المجال ، ويلعب بلدي دورا نشطا في مثل هذه الأنشطة .

٩٢ ـ وفي الوقت ذاته ، ففي رأي حكومة بلادي أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اساس القرار ٨/٣٥ واعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية[1] ، عليه ان ينوع أنشطته وأن يتعمق في الأنشطة التي يقوم بها على مختلف المستويات بحثا عن آثار الأنشطة العسكرية في وقت السلم على النظم الايكولوجية ، وكذلك اتخاذ الاجراءات والتدابير التي تهدف الى الحفاظ على الطبيعة واتساع التعاون الدولي في هذا المجال . وعلى هذا المنوال من التفكير ، يمكن تنظيم الندوات والحلقات الدراسية والمحافل العلمية الأخرى بمشاركة الخبراء الحكوميين وممثلي المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بهذا الأمر .

٩٣ ـ ويبدو بصفة خاصة انه من الضروري للأمين العام ان يواصل العمل ، بالمساعدة النشطة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في اعداد تقرير يقدم للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ونحن نرى انه يجب أن يتضمن هذا التقرير توصيات للدول لكي تتخذ اجراءات محددة ، مثل الاجراءات التشريعية لحماية الطبيعة ضد الآثار الضارة لسباق التسلح والحد أو الحظر من الأنشطة العسكرية التي تعود بالضرر البالغ على الطبيعة . وفيما يتعلق بمشروع القرار *A/36/L.7* ، وقد اشترك بلدي في تقديمه ، فانه يهدف الى تحقيق هذه الأهداف .

٩٤ ـ وفيما يتعلق ببلدي جمهورية بلغاريا الشعبية فأود أن أوضح للوفود أن الحفاظ على الطبيعة وتحسين البيئة ، يشكلان نشاطا سياسا راسخا ينظمه الدستور . وتطبيقا لهذا الالتزام الدستوري فان حكومة بلدي قد أنشأت نظاما للهيئات المتخصصة ، من مجلس الدولة الى المجتمعات الفردية ، هدفها الرئيسي هو مشكلات البيئة . والأكثر من ذلك ، فان هذه المشكلات بمساعدة المنظمات الشعبية ، قد أصبحت مهمة الأمة بأسرها . وقد يكون من الملائم أن نذكر أنه في الخطة الخمسية الحالية ، فان الميزانية المخصصة لحماية وتجديد البيئة قد بلغت بليون ليفا .

٩٥ ـ وانطلاقا من هذه السياسة ، فان لدينا موقفا ايجابيا بوجه عام ازاء الفكرة المقدمة من جمهورية زائير فيما يتعلق بصياغة واعتماد ميثاق عالمي للطبيعة . ونحن نعتقد أن العمل في هذه الوثيقة يجب ان يستمر بملء بعض الثغرات واعطاء صيغة محددة لبعض الأحكام . ومن الضروري أيضا أن تكون مقاصد ومبادىء الميثاق وكذلك المبادىء الأساسية لحماية الطبيعة ، محددة بمزيد من الوضوح . ويجب ايجاد المكان الملائم لبحث مسائل السلام ونزع السلاح باعتبارها ظروفا ضرورية لتحقيق مقاصد الميثاق . وان وفد بلادي على استعداد لتأييد مشروع القرار *A/36/L.6* .

٩٦ ـ وفي الختام أود أن أوكد من جديد رغبة بلدي في أن يشارك بنشاط في التعاون الدولي من أجل حماية الطبيعة . وبهذه الروح ، فقد أعلن تودور زينكوف مؤخرا ما يلي :

« اننا نمد يدنا لجميع الشعوب كبيرة وصغيرة ولجميع البلدان ولجميع الأحزاب السياسية من أجل التعاون ليس في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية فحسب ولكن أيضا من أجل التعاون في مجال البيئة ، حتى يمكن للأرض ، أمنا جميعا ، أن تؤتي ثمارها بوفرة وأن تقدمها لنا وللأجيال المقبلة » .

٩٧ ـ **السيد باشكيفيتش** (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : ان حماية البيئة التي تحيط بالانسان ، هي احدى المهام العالمية الملحة التي تتطلب تعاونا دوليا وثيقا . وانطلاقا من ذلك فان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جنبا الى جنب مع غيره من الوفود ، قد أيد ادراج بند في جدول أعمال الجمعية بناء على اقتراح من الاتحاد السوفياتي معنون « المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة » . كذلك فقد عبر عن موقفه الايجابي ازاء مبادرة زائير بصياغة مشروع ميثاق عالمي للطبيعة .

٩٨ ـ ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تشارك بنشاط في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهي من بين تلك الدول التي استجابت للطلب الذي وجهه المدير التنفيذي ، وقامت بارسال اقتراحاتها فيما يتعلق باعداد التقرير المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٨/٣٥ الذي قدمه الأمين العام بشأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة . ان تقريرا مبدئيا بشأن هذا الموضوع ، قد قدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة ، ويقدر وفدي الجهود التي بذلها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في اعداد هذا التقرير . ومما يستحق الذكر أن التقرير قد بين بوضوح أن مشكلة حماية البيئة ، هي مشكلة ترتبط ارتباطا وثيقا بوقف سباق التسلح وبتحسين المناخ السياسي . وفي حالة وقوع حرب نووية ، فان المحيط الحيوي لكوكبنا والجنس البشري سوف يتعرضان

Digitized by UNOG Library

للتدمير أو للفناء الشامل .

٩٩ ـ وحتى في وقت السلم ، فان زيادة معدل انتاج واستحداث الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل أمر قد صاحبته عمليات تعتبر ضارة بالكائنات الحية ، بما في ذلك جميع أشكال التخلص من الفضلات التي تؤدي الى تلويث التربة والماء والهواء . وبالمثل فانه مما يهدد الانسان والبيئة بالخطر ، عملية تخزين هذه الأسلحة ونقلها وبخاصة اجراء التجارب عليها .

١٠٠ ـ وعلى سبيل المثال تنشر الصحف في الولايات المتحدة مرارا أن القوات المسلحة الأمريكية ، وبعضها يوجد في مناطق خارج أراضيها ، قد شهدت أمثلة عديدة للانفجارات والأضرار الناجمة عن الصواريخ ذات الرؤوس النووية وحوادث إسقاط هذه الأسلحة على أراضي وأقاليم الدول الأخرى بالطائرات . وهناك قفزة كبيرة قد حدثت في معدل الاشعاع الى درجة تعتبر خطيرة على الصحة الانسانية وعلى عالم النبات والحيوان ، وهي مسألة قد شوهدت في أجزاء عديدة من كوكبنا بعد عمليات التفجير النووي التي تقوم بها الصين رغم اعتراض بعض الحكومات ورغم الاحتجاج الذي أظهرته الشعوب في مجتمعات عديدة .

١٠١ ـ وقد قدم الاتحاد السوفياتي وبلدان المجتمع الاشتراكي الأخرى ، اقتراحات محددة بشأن الجوانب المتصلة بمسألة وقف سباق التسلح وازالة خطر اندلاع حرب . أن تنفيذ هذه الاقتراحات سوف يعني أيضا خلق الظروف المواتية للمحافظة على الطبيعة وخلق الظروف المواتية للتعاون الدولي في مجال حماية البيئة ، والتي لا يمكن للبشرية أن تعمل على حل هذه المشكلة العالمية دونها . وفي هذا الاطار ، فانه من الضرورة بمكان أن نقوم بالنظر خلال الدورة الحالية للجمعية العامة في الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي في الجلسة ٧ ، فيما يتعلق باعتماد اعلان بشأن منع كارثة نووية وابرام معاهدة لحظر وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي .

١٠٢ ـ والآن وفيما يتعلق بالتقرير الوارد في الوثيقة *A/36/532* ، أود أن أشير الى الطبيعة غير الكاملة لهذا التقرير وعلى وجه التحديد فيما يتعلق ببعض الجوانب الهامة المتعلقة بالمسؤولية التاريخية للدول من أجل الحفاظ على الطبيعة مثل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح . وقد كان ينبغي النص بصفة خاصة على دراسة الموقف المتعلق بتنفيذ المبدأ ٢٦ من اعلان ما يسمى بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية[1] الذي يستهدف حماية الانسان والحفاظ على البيئة ومنع استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل والابرام المبكر لاتفاقية بشأن الازالة والتدمير الكامل لمثل هذه الاسلحة . وكان ينبغي ان يتضمن التقرير ايضا توصيات بالنسبة للموافقة على التزامات ومعايير محددة تتعلق بحماية البيئة ضد الآثار الضارة لسباق التسلح وكذلك تقييد وحظر استخدام جميع اشكال النشاط العسكري التي تنطوي على تهديد خطير للبيئة .

١٠٣ ـ ولذلك ، فانه من الضروري أن نطلب الى الأمين العام أن يستكمل ، بمعاونة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، اعداد تقرير بشأن المسؤولية التاريخية للدول عن الحفاظ على الطبيعة على أساس الدراسات التي تم القيام بها والآراء التي عبرت عنها الدول في هذا الخصوص . ويشاطر وفد بلادي الرأي الذي عبر عنه في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام المشار اليه والمتعلق بمدى فائدة التقدم بتقرير كامل للجمعية العامة اثناء الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والتي من المتوقع أن تنعقد في صيف العام المقبل .

١٠٤ ـ وانطلاقا مما سبق فان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قد شارك في تقديم مشروع القرار *A/36/L.7* ويدعو جميع الوفود الى تأييده .

١٠٥ ـ ويرى وفد بلادي ، فضلا عن ذلك ، أنه من الضروري بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل أن يوجه الاهتمام اللازم لموضوع العلاقة بين حماية البيئة وبين الحد من سباق التسلح ونزع السلاح وبوجه خاص عن طريق عقد ندوات وحلقات دراسية عالمية في هذا الخصوص . وكذلك سيكون من الملائم بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة البشرية في تقاريره السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة ، أن يتقدم بمعلومات بشأن تنفيذ المبدأ ٢٦ من اعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية .

١٠٦ ـ ولا يجب أن تقتصر حماية الطبيعة فوق الأرض على تدابير لمنع الآثار الضارة الناجمة عن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . ولذلك فنحن نؤيد فكرة وضع واعتماد ميثاق عالمي للطبيعة . ان جمهورية بيلوروسيا قد قامت بتلبية طلب الأمين العام وأرسلت ردا يتضمن اقتراحات تتعلق بمضمون مشروع الميثاق العالمي للطبيعة [انظر *A/36/539*] . ونحن نأمل في أن تؤخذ هذه الاقتراحات في الاعتبار عند استكمال العمل الذي تم حتى الآن بخصوص هذا الميثاق .

١٠٧ ـ **السيد ايدر (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية)** : في الدورة الماضية للجمعية العامة وبناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ومجموعة أخرى من الدول ، اعتمد القرار ٨/٣٥ المعنون « المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة » . وبناء على مبادرة زائير ومجموعة كبيرة من البلدان النامية ، تم اعتماد القرار ٧/٣٥ بشأن مشروع ميثاق عالمي للطبيعة .

١٠٨ ـ ونحن نرى ان اعتماد هذه القرارات يؤكد بجلاء مرة أخرى مدى حدة المشكلة الخاصة بحماية البيئة البشرية والحاجة الى القيام بجهود فعالة لحل هذه المشكلة الشاملة التي تؤثر على الجنس البشري كله .

١٠٩ ـ ومن الواضح أن أنشطة الانسان ، خصوصا في الظروف الحالية للثورة التقنية والعلمية ، أصبح لها دور متزايد الأثر على البيئة ، وان الحفاظ على الطبيعة في العالم ينطوي على عوامل اقتصادية واجتماعية وعسكرية وعوامل أخرى ، وهنا يوجد خطر خاص يفرضه ، في رأينا ، استمرار سباق التسلح الذي يتصاعد بشكل خطير .

١١٠ ـ ولا يمكننا الا أن نتفق مع النتائج التي وصل اليها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الفقرة ١٤٠ من تقريره عن حالة البيئة في عام ١٩٨٠ ، وقد أكد ذلك التقرير أنه :

« يمكن أن نقرر ، دون أي تردد ، أن موضوعات نزع السلاح وحماية البيئة كلها تتصل اتصالا وثيقا ببعضها البعض ، وتمثل أهم المشاكل الملحة التي يواجهها المجتمع الدولي الآن . ان التنمية لا يمكن القيام بها بالسرعة الواجبة ، والبيئة الصحية لا يمكن ضمانها في ظل مناخ للتوسع والتصعيد المستمر لسباق التسلح . ان الجهود في هذا المجال للتنمية وحماية البيئة يتهددها التسلح وخاصة من جانب الذين كدسوا الأسلحة النووية التي

Digitized by UNOG Library

اذا استخدمت بشكل متعمد أو خطأ أو كتصرف جنوني قد تهدد بالخطر بقاء الانسانية بأسرها »[٣] .

١١١ ـ ان التهديد الخطير لسباق التسلح للبيئة قد تمت الاشارة اليه في القرار ٤/٩ بتاريخ ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وفي هذا القرار تم اقتراح أن يتضمن البرنامج متوسط المدى للنظم الأيكولوجية المقدم من المدير التنفيذي تحليلا خاصاً بآثار سباق التسلح على الطبيعة ، وان يطلب من الأمين العام ان يقدم الى الجمعية العامة اثناء الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح تقريرا خاصا بالآثار الضارة لسباق التسلح على البيئة البشرية .

١١٢ ـ وفي هذا السياق بالذات ، فاننا نرى المغزى الخاص للقرار الذي أعتمد في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة والمتعلق بالمسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة والذي أقام علاقة وثيقة بين الحفاظ على البيئة ومشاكل الحد من سباق التسلح ونزع السلاح ودعم السلم والأمن الدوليين .

١١٣ ـ اننا ننطلق من فكرة مؤادها ان اعتماد التدابير العملية والملموسة لوقف سباق التسلح ، لا يسهم في تقليل الآثار الخبيثة على البيئة الطبيعية فقط ولكن أيضا في إيجاد حل للمشاكل العالمية والاقليمية المتعلقة بحماية الطبيعة على كوكبنا والحفاظ عليها .

١١٤ ـ وكنتيجة لجهود البلدان الاشتراكية في الأعوام الأخيرة ، تم ابرام عدة اتفاقات دولية ذات علاقة وثيقة بحماية الطبيعة على الأرض . وان وفد بلادي يؤكد على وجه الخصوص ، على الأهمية الخاصة لمعاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ التي تحظر اجراء التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . كما أن هذه الوثيقة تكتسب مغزى أكثر عالمية وأكثر علاقة بالموضوع اذا ما نظرنا الى استمرار الصين في تجاربها النووية في الجو .

١١٥ ـ ومما له أهمية كبرى في هذا الصدد ، معاهدة المبادىء المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى [القرار ٢٢٢٢ (د ـ ٢١) ، المرفق] . وقد كانت هناك خطوة هامة في هذا الصدد ، وهي موافقة الجمعية العامة في الدورة الحادية والثلاثين على الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى . ونحن نرى أن هذه الاتفاقية ، التي دخلت حيز التنفيذ في سنة ١٩٧٨ ، يمكن أن تكون أساسا لتعاون دولي أوسع نطاقا فيما يتعلق بحماية البيئة لتهيئة الظروف الملائمة للازالة التدريجية لأسباب الأزمة البيئية .

١١٦ ـ وهناك خطوة هامة على طريق تنمية التعاون الدولي في هذا المجال الهام لجميع الشعوب ، تتثمل في الاجتماع الذي عقد في جنيف في عام ١٩٧٩ والخاص بحماية البيئة ، واتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود[٧] .

١١٧ ـ ان الحفاظ على الطبيعة وحمايتها ، يمثلان أحد الأنشطة المحورية في بلدي ، وقد تم بيان ذلك بالتفصيل في اجابة حكومة منغوليا على الطلب الذي تقدم به الأمين العام . وبلادي ، شأنها شأن بقية الدول الاشتراكية ، تستلهم ذلك من الاهتمام المستمر بصحة ورفاهية الانسان وهي تقوم باعداد سلسلة من التدابير الخاصة بحمياة البيئة واصلاحها وحماية الموارد الطبيعية للبلاد .

١١٨ ـ ان الرفيق تسيدنبال ، قد أكد في الدورة الثامنة عشرة لمجلس الحزب الثوري المنغولي التي عقدت في ايار/مايو ١٩٨١ على ان :

« مشكلة حماية البيئة والطبيعة تكتسب مغزى خاصا . وان الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية والاتجاهات غير المتسمة بالرفق في استخدام الموارد الحيوانية والنباتية وتخريب التربة وتلويث الهواء والماء ، لها عواقب وخيمة على الاقتصاد القومي والحياة الانسانية . ان علينا مسؤولية عظمى بالنسبة للأجيال الحاضرة والمقبلة في الحفاظ على جمال وثراء بلادنا وتنوع طبيعتها فيما يتعلق بعالم الحيوان والنبات ، ونقاء جوها واحتياطيات الماء بها » .

١١٩ ـ وفي القانون الأساسي لجمهورية منغوليا الشعبية ، نجد أن هناك حكما يقضي بأن التربة وما تحتها والغابات والمياه وما يتصل بها ، من ثروات تخص الدولة ، أي أنها من التراث العام لجميع أبناء الشعب . والمواطنون المنغوليون ملزمون بحماية الطبيعة وحماية ثرواتها . ان هذا المبدأ الدستوري قد انعكس أكثر في القوانين التي اعتمدها الخورال الشعبي الكبير لجمهورية منغوليا الشعبية والمتعلقة باستخدام الأرض وما تحت تربتها والمياه والنبات والحيوان والموارد الأخرى .

١٢٠ ـ وبالنسبة الى التقرير المبدئي ، للأمين العام فان وفد بلادي يعرب عن اتفاقه مع تقرير الامين العام في أن يستمر في دعوة الحكومات الى أن ترسل ردودها بالتعاون مع مركز الامم المتحدة لنزع السلاح وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وان يكون هناك فريق متخصص لكي يستعرض ويلخص آراء الحكومات وصياغة توصيات بشأن الخطوات التالية لتنفيذ القرار ٨/٣٥ . كما أننا نؤيد أيضا الاقتراح القائل بأن يعد الامين العام تقريرا ملائما يقدم الى الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

١٢١ ـ وهاتان الفكرتان واردتان في مشروع القرار *A/36/L.7* ، وقد شاركت منغوليا في تقديم هذا المشروع ، وتأمل في أن يحظى بتأييد الوفود الأخرى .

١٢٢ ـ **السيد سوجا** (تشيكوسلوفاكيا) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : ان وفد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية يعتبر ان موضوع المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، والذي نبحثه الآن بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، يحتل بحق مكانا بارزا من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة لأنه من بين الموضوعات التي يعتمد مستقبل البشرية على حلها ويرتبط بها . ولذلك ، فانه من الضروري مواصلة الجهود النشطة على أساس الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة والتي ستنتجه نحو اتخاذ اجراءات محددة لحماية البيئة من التبعات الضارة لمختلف أنشطة الانسان والتي يتحملها في الوقت الحالي ، واذا لم تحل هذه المشكلة الآن فقد يصبح الوقت متأخرا في المستقبل .

١٢٣ ـ ان المناقشة التي جرت في الدورة الماضية للجمعية العامة والعمل الذي تم في اطار برنامج البيئة للأمم المتحدة ، قد ساعدا على توضيح النواحي الأساسية للمشكلة الحالية . وفي رأينا أن هذا أساس طيب لمزيد من البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بالقضاء على التهديد بالخطر الذي يخيّم على حضارة الانسان نتيجة لتدمير الطبيعة التدريجي في كوكبنا .

١٢٤ ـ وتوضح الحقائق أنه من بين نواحي المشكلة متعددة

Digitized by UNOG Library

الجوانب للمحافظة على البيئة ، فان أكثرها خطرا على المجتمع الدولي هو نتيجة للأنشطة النووية للدول وبخاصة لان حماية الطبيعة والحياة وصحة الشعوب من الأنشطة العسكرية للدول هي المسألة التي لم يمكن السيطرة عليها بأية طريقة حتى الآن . والآن في وقت السلم ، فان الاستعدادات العسكرية تؤدي الى ضرر كبير على البيئة . ان انتاج وتخزين الاسلحة التدميرية وخاصة أسلحة التدمير الشامل هي التي ترتبط بأخطر الآثار على الطبيعة . ورغم الاتفاقية الخاصة بالحظر الجزئي على تجارب الأسلحة النووية لعام ١٩٧٣ ، فانه حتى اليوم تجرى تجارب تفجير أسلحة نووية في الجو تهدد جميع الدول بالاشعاع الذري . وفي نفس الوقت وكنتيجة للاجراءات التي تتخذها قوى الامبريالية بغية زيادة سباق التسلح النووي ، فقد ازداد خطر امكانية حدوث كارثة نووية لن تحطم الطبيعة على الأرض فقط ولكنها ستضع النهاية أيضا لبقاء البشر .

١٢٥ ـ وهناك تهديد مباشر أيضا نتيجة لانماط أخرى من الاسلحة ذات التدمير الشامل . وسوف نعاني لأكثر من عقد الآثار الضارة الناتجة عن استخدام الاسلحة الكيميائية أثناء الحرب العدوانية في فييت نام . ورغم ذلك فقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات لانتاج أسلحة قاتلة كيميائية وتتخذ الاجراءات الخاصة باستخدمها في اوروبا وفي أماكن اخرى من العالم . وعلى أساس ما توفر لدينا من خبرات ، يمكننا أن نحدد ، بدقة حسابية ، أثر ذلك على الشعوب المعرضة لعدوان تستخدم فيه هذه الاسلحة واثر ذلك على البيئة ايضا .

١٢٦ ـ ومن الواضح أن ما نعرفه عن آثار انتاج وتخزين الاسلحة ذات التدمير الشامل والأسلحة الكيميائية والتجارب عليها لا يشكل جميع الآثار الضارة التي تسببها الأنشطة العسكرية على الطبيعة ومع ذلك فانها تشكل تحذيرا واضحا لشعوب جميع البلدان وتوضح ما يمكن أن يتحقق اذا ما سرنا على طريق أولئك الذين لا يهتمون بحياة ورخاء البشر والذين يعتبرون الطبيعة على كوكبنا مسرحا للمعارك العسكرية لتحقيق مصالحهم الأنانية . ونحن مقتنعون اقتناعا جازما بأن المحافظة على السلم والأمن على كوكبنا والمحافظة على الطبيعة لا ينفصلان بعضهما عن بعض . ولذلك ، فاننا نؤيد النداء الوارد في مشروع القرار A/36/L.7 والذي اشتركنا في تقديمه بهدف اتخاذ خطوات لاجراءات والتزامات محددة تتعلق بحماية البيئة من الآثار الضارة لسباق التسلح والحد والمنع من اخطار الأنشطة العسكرية وتأثيرها الضارة على الطبيعة . كما نؤيد بالمثل الاقتراح القاضي بأن تأخذ الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هذا الموضوع في اعتبارها ، ويمكن أن يقدم لتلك الدورة تقرير ملائم من الامين العام يعد على أساس الدراسات وآراء الدول ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، يتضمن توصيات محددة لحل هذا الموضوع الهام . ونحن نأمل في أن يلقى هذا المنهج تأييدا عريضا من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تتم الموافقة عليه من جانب الجمعية العامة .

١٢٧ ـ **السيد كورنينكو** (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان مناقشة الجمعية العامة لموضوع « المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة » تعتبر أمرا بالغ الأهمية . ان آثار الانشطة التي يقوم بها الانسان في البيئة ، قد وصلت الى الحد الذي يجعل من المستحيل تحقيق أي مزيد من التقدم دون جهود مشتركة من جميع الدول لحماية الطبيعة والابقاء على الحياة على الأرض ، وهذا يتطلب القضاء على الآثار السلبية على الطبيعة التي تنجم عن ممارسات الجنس البشري والتي تتزايد باستمرار .

١٢٨ ـ ومن أكثر الاثار سلبية على البيئة ، ما يجره سباق التسلح الذي تتزايد معدلاته بسبب الاخطاء التي ترتكبها الدوائر الامبريالية . وفي ظل الظروف الحالية لم يعد من الممكن التوصل الى حل لهذه المشكلات الايكولوجية الهامة . ان الانتاج العسكري والأنشطة العسكرية ، بما تستهلكه من كميات ضخمة من الموارد الطبيعية ، تسهم في تلويث المحيط الحيوي وهي بذلك تستهلك موارد كان من الممكن أن تستخدم لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة . ان الرابطة المباشرة بين سباق التسلح وتلوث البيئة ، تفسر الاقتراح القائل بأن حل المشكلات الايكولوجية يرتبط سياسيا بالقضاء على تهديدات الحرب والكفاح من أجل السلام والانفراج ونزع السلاح وتطوير علاقات حسن الجوار بين جميع الدول* .

١٢٩ ـ ان ما هو ضار بصفة خاصة هو أثر الأسلحة النووية على البيئة . ان تجارب هذه الأسلحة وتخزينها ونقلها أمر يؤدي الى ارتفاع معدلات التلوث بالنفايات النووية والنفايات الأخرى في المياه والجو والتربة . كما تحتوي على خطر الانفجار الذي قد ينجم عن حادث أو أية أشياء أخرى غير طبيعية ، ومن الصعب أن نتخيل الكوارث التي سوف تحيق بالبشرية وبالطبيعة من جراء صراع نووي . وكما اشار المؤتمر الدولي لعلماء الطبيعة لمنع الحرب النووية فان انفجار خمس الاحتياطي النووي الحالي ، وأكسيد النتريك المترتب عنه في الجو قد يدمر طبقة الأوزون التي تحمي الحياة على الأرض من الأشعاع فوق البنفسجي القاتل .

١٣٠ ـ ان معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ التي تقضي بحظر اجراء التجارب النووية في ثلاث بيئات قد حددت ولكن لم تقض نهائيا على ، التهديد بالتلوث الاشعاعي لكوكبنا كنتيجة للانفجارات النووية . ان الصين ما زالت مستمرة في اجراء التجارب النووية في الجو . ويلحق الغبار الذري المشع السام الناجم عن هذه التجارب اضرارا بالغة بالبيئة وبالسكان ، ليس على أراضي ذلك البلد فحسب ، بل ان آثاره الضارة تمتد وتشمل صحة سكان البلدان الأخرى وكذلك الظروف الطبيعية والمناخية لكوكبنا ككل .

١٣١ ـ ان هناك خطرا كبيرا يتهدد قضية السلم والبيئة من جراء القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بانتاج قنبلة النيوترون على نطاق واسع ، ذلك السلاح القاسي اللاانساني الذي يمكن أن يؤدي استخدامه الى آثار لا يمكن علاجها على النواحي الطبية والبيولوجية والبيئية للبشرية بأسرها .

١٣٢ ـ ان اعتماد الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة اتفاقية بشأن حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية اغراض عدائية أخرى قد وضعت اساسا ملائما لتعاون دولي في مجال حماية البيئة . وكما هو معلوم فان استخدام الوسائل الكيميائية والجيوفيزيائية على نطاق واسع من قبل وزارة الدفاع الامريكية في الهند الصينية قد أدى الى عواقب سلبية طويلة المدى على بيئة بلدان وشعوب هذه المنطقة . ومع ذلك ، فان ما حدث في الماضي لا يمكن أن يقارن بالآثار المحزنة التي سوف يؤدي اليها استمرار سباق التسلح وظهور أنواع حديثة ومتطورة من اسلحة التدمير الشامل .

١٣٣ ـ وانطلاقا من الحاجة لاعتماد تدابير عملية من أجل الحفاظ على البيئة ، وانطلاقا من الاستجابة لتلك النداءات ببذل جهود منسقة من جانب المجتمع العالمي ، فان جمهورية أوكرانيا

---

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

الاشتراكية السوفياتية تؤيد دعم التعاون الدولي الشامل في هذا المجال . وهناك مساهمة كبرى يمكن بل يجب أن تتحقق عن طريق الجهود التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

١٣٤ ـ وكما هو واضح في قرار الجمعية العامة ٨/٣٥ بشأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، فان الدورة التاسعة لمجلس إدارة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة قد اعتمدت المقرر ٤/٩ الذي سوف يقوم بمقتضاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة باجراء تحليل دوري لآثار سباق التسلح على الطبيعة . وفي هذا الصدد ، ونحن نرى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي ألا يقصر نشاطاته على دراسة هذه المشكلة لأن هذه المشكلة لا يمكن أن تنفصل عن الكفاح من أجل الانفراج ومن أجل وقف سباق التسلح والقضاء على خطر الحرب النووية ، باعتبارها شروطا لا غنى عنها من أجل الحفاظ على الطبيعة . ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفة خاصة أن يعد ، على أساس دراسات ، عددا من المقترحات تساهم في اعتماد الدول لالتزامات وتدابير ملموسة تستهدف حماية البيئة من مختلف الآثار الضارة الناجمة عن سباق التسلح والحد من وحظر الانشطة العسكرية التي تعتبر من أكثر الأنواع خطورة على الطبيعة .

١٣٥ ـ وهناك أحكام ملائمة واردة في مشروع القرار A/36/L.7 الذي شارك وفد بلادي في تقديمه ، ونحن ، فضلا عن ذلك ، نؤيد مشروع القرار A/36/L.6 الخاص بمشروع ميثاق عالمي للطبيعة .

١٣٦ ـ ومن أجل حماية الطبيعة ، بل ومن أجل حماية الحياة على الأرض ليس هناك من بديل الا منع كارثة نووية ووقف وعكس سباق التسلح وضمان توطيد اركان السلم . ان هذه السياسة فقط هي التي يمكنها أن تضمن حل المشكلات البيئية وغيرها من المشكلات الشاملة التي تواجه البشرية في الوقت الحالي .

١٣٧ ـ **السيد ساسوريت** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : توفرت لدى الانسان منذ قديم الزمن الموارد الاساسية الطبيعية لحمايته من الجوع والبرد والمرض . واليوم أيضا لا يستطيع الانسان أن يعيش أو يزدهر بدون أن يستخدم الموارد المتعددة المتوفرة في الطبيعة والتي يشكل الانسان جزءا منها . وعلاوة على ذلك ، أليس الانسان جزءا من الطبيعة وبنى فيها حضارته من القرى الصغيرة في فجر التاريخ حتى المدن الهائلة في عصرنا الحالي ؟ لذلك ينبغي الحفاظ على الطبيعة بأي ثمن ، وحمايتها من أي مساس بها من جانب الانسان لأن الحياة الحالية والمقبلة تتوقف على توازن الطبيعة واستمراريتها .

١٣٨ ـ وعند الكلام عن الحفاظ على الطبيعة ، قد يقول البعض أن التقدم التقني يؤدي دون شك الى التلوث . كما يدعي البعض الآخر بأن هذا أقل ما تتوقعه من الحضارة التقنية العلمية التي نتمتع بها الآن . وليس هذا رأي وفد بلادي ، الذي يستمر في الايمان بأنه رغم هذا التقدم فان الطبيعة يمكن الحفاظ عليها اذا ما توفرت الارادة للقيام بذلك ، واذا ما كان المرء مستعدا لأن يدفع الثمن . ولكن بينما نجد أن الموارد والوسائل متوفرة ، فان الرغبة الحقيقية للعمل الجدي في هذا الصدد ـ لسوء الحظ ـ غير موجودة ما دامت المصالح الشخصية للأفراد تسود على مصالح المجتمع .

١٣٩ ـ ونحن نرى أن البلدان الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع القام بذلك لأنها تسهر على صحة جميع أفراد شعبها . أما في المجتمعات الرأسمالية فاننا نلاحظ أن الانتاج الصناعي وخاصة في الولايات المتحدة يسبب نصف التلوث في العالم . ان تحويل صناعاتها الى صناعات مقبولة ايكولوجية يتطلب ستمائة بليون دولار على الأقل ، أي ما قيمته أربع سنوات من نفقاتها العسكرية . ونحن نشك في أن الولايات المتحدة بسياستها الحالية التي تنحو الى تصعيد سباق التسلح ، وبصفة خاصة بوضع القذائف في أوروبا وانتاج قنبلة النيوترون ، سوف تكون قادرة في الوقت ذاته على ان تتخذ تدابير من شأنها الحفاظ على التوازن في البيئة . ان تاريخ مغامراتها العسكرية في الهند الصينية يبين الدمار الذي سببه قصفها لبلدي ولبلدي الهند الصينية الاخريين وأثبت أن سوء استخدام الوسائل التقنية الحديثة قد سبب دمارا كبيرا في النظام الايكولوجي .

١٤٠ ـ وفي العمل الجماعي للعلماء والاخصائيين الاجتماعيين المعنون « المذابح والحرب الكيميائية في جنوب شرقي آسيا » تبين السيدة موسو ما يلي : « ان 'الحرب الكيمائية' قد تم القيام بها دون أن اعتبار لنتائج ذلك على التوازن الطبيعي . وجميع علماء البيئة الطبيعية يمكنهم التقدم بافتراضات تتسم جميعها بالتشاؤم ازاء تلك اللعبة الاجرامية لتلميذ الشيطان » .

ولاخفاء جرائمها البشعة الناجمة عن استخدام المستحضرات السامة ، والتي ادعت أنها لإرضاء ضميرها ، مزيلات لأوراق النباتات وكانت في الواقع مبيدات نباتية وذلك وفق رأي علماء الزراعة والمتخصصين في الغابات ، نجد أن الاستعماريين في تواطؤ مع حلفائهم في بكين قد اتهموا بلادي وبلادا أخرى بأنها استخدمت الغازات السامة في عمليات تطهير العناصر المناوئة للثورة .

١٤١ ـ ونظرا للتدهور المستمر في الطبيعة من جراء أفعال الانسان وخصوصا بسبب الأنشطة العسكرية والتجارب على الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل مثل الأسلحة البيولوجية والكيمائية ، فان الاجراء الأول الذي لا بد وأن يتخذ للحفاظ على الطبيعة يتمثل في الوقف الكامل لسباق التسلح والتجارب النووية في البيئة بأكملها .

١٤٢ ـ ان ابرام اتفاقية عام ١٩٧٨ بشأن حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، انما تم بفضل المبادرة السوفياتية التي تشكل خطوة ذات مغزى على طريق تحقيق الهدف الذي نبتغيه جميعا وهو الحفاظ على سلامة الطبيعة للأجيال الحاضرة والمستقبلة .

١٤٣ ـ وفي العام الماضي قدم الاتحاد السوفياتي الى الجمعية العامة بندا بعنوان « المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمستقبلة » ، وفي ذلك شاهد على الاهتمام العميق للاتحاد السوفياتي والمجتمع الدولي بتلك المسألة الحيوية لتعزيز التعاون الدولي الجوهري بالنسبة للانسان . اننا نشعر بالاغتباط نظرا لهذا التقديم الذي جاء في موعده وأيضا لمبادرة زائير بإقتراح أن تبحث الجمعية العامة مشروع ميثاق عالمي للطبيعة .

١٤٤ ـ ان نتائج بحث هاتين المسألتين ، المكملتين لبعضهما البعض من جوانب عديدة ، سوف تشكل أساسا صلبا للعمل الذي سيتم في المستقبل من جانب المجتمع الدولي في ذلك المجال الهام للادارة المتسقة للطبيعة والحفاظ عليها وهي المصدر الوحيد للحياة ولرخاء البشرية . وان وفد بلادي ليدعم تماما تنفيذ تلك المهمة النبيلة .

١٤٥ ـ **الآنسة سولسبي** (المملكة المتحدة) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : أود أن أتقدم بتعقيبات بشأن البند ٢٣ نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . منذ الوقت الذي بدأ

Digitized by UNOG Library

فيه رئيس زائير مبادرته التي تحظى بالترحيب لوضع ميثاق عالمي للطبيعة ، في الاجتماع السنوي الثاني عشر للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في عام ١٩٧٥ ، أعطت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تأييدها الكامل لذلك الجهد .

١٤٦ ـ ان تأييد الاتحاد الأوروبي يجب ألا يبعث على الدهشة ، فان صورة الطبيعة راسخة بعمق في الوعي الأوربي . فوصف الطبيعة ومحاكاتها وتنظيمها ، كان دائما محور الفكر الأوروبي منذ أرسطو حتى جوته ، وكذلك أيضا كانت العناية بها . ولكن ليس كافيا أن نكون واعين بالطبيعة حيث لدينا مسؤولية مشتركة للحفاظ عليها . ومن قبيل تبسيط الفلسفات المعقدة ، فاننا نقول ان الانسان في الطبيعة كائن منتج يشعر بالراحة . واذا حرم الانسان من الطبيعة ، فانه يصبح في خطر من الناحيتين الجسمانية والروحية .

١٤٧ ـ وفي التفكير في التحدي الذي تنطوي عليه حماية بيئتنا الطبيعية ، فاننا نحتاج الى روح التواضع لأن اعتمادنا على الطبيعة كامل ، فدون مواردها لن يكون هناك معنى للحديث عن الأنشطة الانسانية والاقتصادية أو حتى عن مجتمع بشري . ان واحدا من أشهر شعرائنا في القرن الثامن عشر وهو الكسندر بوب قد عبر عن ذلك بطريقة جيدة حينما قال :

« أيا كانت الحلقة التي تحطمها من سلسلة الطبيعة سواء كانت تمثل العُشر أو العشرة من الألف ، فانها تحطم السلسلة بنفس القدر . ولو كانت كل حلقة تتابع مع الحلقات الأخرى في تكوين السلسلة ، فان أي خلل يحل بحلقة واحدة يؤدي الى اختلال السلسلة بأكملها » .

١٤٨ ـ اننا جميعا نشارك ويجب أن نشارك في ادراك مسؤوليتنا في المحافظة على الطبيعة . وفي الاتحاد الأوروبي ، فقد اتخذنا خطوات نشيطة ، سواء عن طريق التشريعات الوطنية أو عن طريق الاتحاد ذاته ، للمحافظة على بيئتنا .

١٤٩ ـ وفي مجال الاجراءات التي اتخذها الاتحاد ، فقد شجعنا الدراسات التي تهدف الى تعزيز المحافظة على الطبيعة وخاصة في اطار الاتفاقية المتعلقة بالمتاجرة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراض والتي وقعت في واشنطن عام ١٩٧٣ ، والاتفاقية الافريقية الخاصة بالمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية التي وقعت في الجزائر عام ١٩٦٨ والاتفاقية الخاصة بالمحافظة على أنواع الحيوانات البرية المهاجرة التي وقعت في بون عام ١٩٧٩ . وفي اطار أوروبي أوسع نطاقا ، فان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد أعطى اهتماما أيضا للمسائل المتعلقة بالبيئة التي تغطيها اتفاقية هلسنكي .

١٥٠ ـ اننا يجب ألا نكتفي بالدراسة فقط ولكن علينا أن نعمل . ففي عام ١٩٧٣ ، وافق الاتحاد الأوروبي على برنامج العمل الأول من أجل حماية البيئة ، وقد أتبعه في عام ١٩٧٧ ببرنامج العمل الثاني . ان برنامجي العمل هذين يتضمنان ، من بين جملة أمور ، اجراءات خاصة بتجنب تلوث المياه والجو وكذلك حماية الطيور في اطار الاتحاد الأوروبي . وبالاضافة الى ذلك فانه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، فان قواعد منع استيراد المنتجات من الحيتان لأغراض تجارية ستصبح سارية المفعول في الاتحاد . ونحن نأمل في أن المفاوضات الخاصة بتنفيذ دول الاتحاد لاتفاقية واشنطن الخاصة بالمتاجرة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض ، ستستكمل قريبا .

١٥١ ـ ولقد أوضح وفد زائير دائما أن أهداف مشروع ميثاق عالمي للطبيعة ، يجب أن تكون مكملة لاستراتيجية المحافظة على الطبيعة العالمية[1] . ونحن نرحب بذلك المنهج ، باعتباره منهجا منتجا للغاية . ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره الخاص بالتقدم الذي تم احرازه حتى الآن . ان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد لعبت دورا نشطا وأسهمت في عملية الصياغة ، وذلك بالتقدم بملاحظات مفصلة ، ونحن ممتنون لأن نظرتنا قد أخذت في الاعتبار .

١٥٢ ـ ويترتب على ملاحظاتي السابقة ، أننا سعداء الآن بتأييد مشروع القرار *A/36/L.6* . ونحن نؤيد كلية فرضه القائل بأن المجتمع الدولي عليه أن يحمي وأن يصون توازن الطبيعة . ونحن مسرورون لأن عملية المناقشة والمداولة ، وهي بالغة الأهمية اذا أردنا أن يحظى مشروع الميثاق العالمي للطبيعة بتأييد المجتمع الدولي الكامل ، سوف تستمر . ان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سوف تواصل القيام بدورها ، ونأمل في أن النص الكامل للصيغة المنقحة لمشروع ميثاق عالمي للطبيعة سيكون معدا لبحثه واقراره في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

١٥٣ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار *A/36/L.6* ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦/٣٦)

١٥٤ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : ننتقل الآن الى مشروع القرار المتعلق بالبند ٢٤ من جدول الأعمال .

١٥٥ ـ وكما سبق أن قررنا ، فان البيانات ستقتصر على تعليل التصويت على مشروع القرار *A/36/L.7* . وسوف أدعو ممثلة المملكة المتحدة مرة أخرى لأنها طلبت تعليل التصويت قبل التصويت على مشروع القرار . وأود أن أذكّرها أن تعليل التصويت سيقتصر على عشر دقائق وأن يلقيه الأعضاء من مقاعدهم .

١٥٦ ـ **الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : نيابة عن الدول العشر الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، أود أن أتقدم بتعليل التصويت التالي على مشروع القرار *A/36/L.7* .

١٥٧ ـ لقد درست الدول العشر تقرير الأمين العام الذي يتضمن تحليلا للردود التي وردت من بعض الحكومات بناء على طلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للتعقيب على القضايا الواردة في القرار ٨/٣٥ . وقد أعدت هذا التقرير أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ونحن ممتنون للعمل الذي قامت به . ولكنني أرى لزاما عليّ أن أضيف فورا أن موقف الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بالنسبة الى الاتجاه الخاص ، لهذا البند لم يتأثر من مضمون هذا التقرير .

١٥٨ ـ ان الاتحاد لا يختلف على روح مشروع القرار المعروض علينا . وفي تعليقاتي السابقة على البند ٢٣ أوضحت بشيء من التفصيل الاسهامات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في ميدان المحافظة على الطبيعة . ونحن نفخر بمنجزاتنا . ومن الواضح أن الجيل الحال تقع عليه مسؤولية كبيرة بالنسبة الى المحافظة على الطبيعة لمنفعة الأجيال القادمة . ولكننا نرى أن المنهج المقترح في القرار الحالي ما زال مبالغا في التبسيط ، ومن الجائز أن تكون له آثار عكسية .

١٥٩ ـ وحينما طرح القرار ٨/٣٥ للتصويت في الجمعية العامة في العام الماضي فان السيد مندوب لسكمبورغ ، حينما كان يتحدث نيابة عن الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الجلسة ٣٩ ، أعرب عن

Digitized by UNOG Library

الرأي بأن قصر تفكيرنا ومجهوداتنا على آثار سباق التسلح وتجاهل الأسباب الرئيسية لتردي البيئة وتدهورها هو من قبيل اعتناق منهج ضيق . وما زال هذا هو موقفنا .

١٦٠ ـ ومما تجدر الاشارة اليه نتيجة التصويت على مشروع المؤتمر الذي وافقت عليه الدورة التاسعة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو من هذا العام . وهو مقرر يهدف الى أن يكون متابعة لقرار الجمعية العامة ٨/٣٥ . مقرر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المقرر ٤/٩ ، قد أقر بأغلبية ١١ صوتا ، ولم يعارضه أحد ، ولكن كان هناك ما لا يقل عن ٣٣ صوتا من الممتنعين أي بنسبة ٣ : ١ . ورغم هذا الافتقار الى الحماس البادي من جانب برنامج الامم المتحدة للبيئة فاننا نلاحظ ان مقدمي مشروع القرار A/36/L.7 يرغبون أكثر من ذلك في اشراك المنظمة في متابعة مبادرتهم .

١٦١ ـ ومن رأي دول الاتحاد العشر أن برنامج الامم المتحدة للبيئة ليس بالمحفل الملائم الذي تبحث فيه القضايا المتعلقة مباشرة بعملية نزع السلاح . ولهذا السبب ، وبالاضافة الى التحفظات الأخرى التي ذكرتها فان الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي قررت أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.7 .

١٦٢ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أعتقد أن السيد ممثل استراليا يرغب في تعليل تصويته قبل التصويت .

١٦٣ ـ **السيد جوزيف (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أود أن أعلل تصويتي ، وان ما دفعني الى ذلك هو البيان الذي استمعت اليه من المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الاوروبي .

١٦٤ ـ اننا عند النظر في مشروع القرار A/36/L.7 بحثنا الصياغة التي تدعو الى اتخاذ التدابير لحماية البيئة من حشد الأسلحة ، ونظرنا في قائمة مقدمي المشروع ، ولقد وجدنا أن التناقض يثير الدهشة .

١٦٥ ـ أليس بعض مقدمي هذا القرار ، وأولهم الاتحاد السوفياتي ، في مقدمة الدول التي تشارك في سباق التسلح الذي يدينه مشروع القرار ؟ أليس أحد مقدمي مشروع القرار ، واذا حكمنا من خلال الرؤية الجديدة ، أليس عدد من مقدمي المشروع يقوم بأنشطة تعتبر طبقا لنص المشروع ضارة بالنسبة الى الطبيعة ؟

١٦٦ ـ وازاء هذه الأسئلة لا يمكننا الا أن نشعر بالدهشة من الاجابة . ونحن نميل الى التشكك في دوافع « البعض » من الذين تقدموا بهذا النص وعرضوه على الجمعية . ولهذه الأسباب ، ومثل الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت ، ونزمع الامتناع عن التصويت على أي نص له طبيعة مماثلة .

١٦٧ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروع القرار A/36/L.7 وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الجزائر ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، جامايكا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، عمان ، باكستان ، بنما ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيجيريا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، البرتغال ، ساموا ، سيراليون ، جزر سليمان ، اسبانيا ، السودان السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الاميركية ، فولتا العالية ، فنزويلا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٥٥ عن التصويت . (القرار ٧/٣٦)[١٠]

١٦٨ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : سوف أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

١٦٩ ـ **السيد سورنسن ماسكيرا (فنزويلا)(ترجمة شفوية عن الاسبانية)** : ان وفد فنزويلا ، وقد درس بعناية التقرير A/36/532 و corr.1 ، يود أن يبرر امتناعه عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.7 ، الذي اعتمد توا .

١٧٠ ـ ان فنزويلا ، تمشيا مع سياستها الخاصة بادانة سباق التسلح وباعتبارها داعية الى نزع السلاح العام والكامل ، فانها تؤيد مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع والتي تقدم الى الجمعية العامة كل عام . وليس هناك من شك في الموقف الواضح لبلادي بشأن هذا الموضوع .

١٧١ ـ ومع ذلك ، وفيما يتعلق بمشكلة الآثار الناجمة عن سباق التسلح على التوازن البيئي الطبيعي للكوكب ، فان فنزويلا تعتقد أنه على الرغم من أن حفظ الطبيعة يعتبر هدفا مشتركا يقع على عاتق البشرية الا أنه ليس ثمة شك في أن المسؤولية الأولى لتحقيق الاستقرار البيئي تقع على عاتق الدول النووية .

١٧٢ ـ ونحن نعتقد أيضا أن التقرير المطلوب في مشروع القرار A/36/L.7 للنظر فيه بمعرفة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح بدلا من أن يسهم في التوصل الى نتائج ملموسة ، يمكن أن يصرف الانتباه عن القضايا الأساسية ذات الأولوية التي كان ينبغي أن تنظر فيها الحكومات في ذلك الحين ،

Digitized by UNOG Library

عندما نأمل في أن يتحقق تقدم ذو مغزى في مجال نزع السلاح .

١٧٣ ـ وفضلا عن ذلك ، تعتقد فنزويلا أنه يجدر بنا أن نتلافى الازدواج في الجهود بشأن المسائل البيئية . وكما نرى ، فان مسائل البيئة والتعاون الدولي في هذا المجال هي مسائل يتولاها بشكل فعّال برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ولذلك فان وفدي يعتبر أنه نظرا الى أن لدينا محفلا يختص ببحث المشكلات البيئية والايكولوجية ، فان هذه الموضوعات ينبغي بقدر الامكان استمرار النظر فيها في اطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

١٧٤ ـ **السيد سورزانو** (الولايات المتحدة الامريكية) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار لنفس السبب الذي أبديناه عند امتناعنا في العام الماضي . ولقد بيّنا في ذلك الوقت أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد استكمل مؤخرا تقريرا بشأن حالة البيئة يتناول ـ بين أمور أخرى ـ آثار الأنشطة العسكرية على البيئة . ونحن لا نعتقد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يثقل كاهله بتكرار المهمة التي انجزت بصفة رئيسية . ونحن لا نزال عند هذا الاعتقاد ، ولذلك ، فاننا لا نرى انه من الملائم أن نتقدم بمزيد من التعقيب على هذه المسألة . والقيام بذلك ، سواء في هذا المحفل أو استجابة لطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، سوف يشجع ببساطة على مزيد من الجهود الضائعة في وقت نجد فيه أن الموارد المالية محدودة للغاية .

١٧٥ ـ انني ألاحظ أيضا أن وفودا عديدة قد ذكرت استخدام العوامل الكيميائية باعتباره أمرا يثير القلق الدولي . لا يمكنني إلا أن أؤكد قلقنا ازاء استخدام مثل هذه العوامل والعوامل البيولوجية السامة ايضا ، وأن الأحظ أن القرار ١٤٤/٣٥ جيم قد اعتمد بأغلبية كبيرة رغم معارضة الاتحاد السوفياتي ، وقد فوض بانشاء فريق من الخبراء ، في اطار الأمم المتحدة ، لتقصي الحقائق بالنسبة الى التقارير المزعجة والتوصل الى أدلة جديدة عن استخدام العوامل الكيميائية والبيولوجية .

١٧٦ ـ ويجب أن اعبر مرة أخرى عن أمل حكومتي في أن نرى جميع الأمم تتعاون تماما مع فريق خبراء الأمم المتحدة في تقصي هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية للمجتمع الدولي .

١٧٧ ـ **السيد كاماندا واكامندا** (زائير) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : كانت لدينا فرصة واسعة في الدورة الخامسة والثلاثين للتعبير عن وجهات نظرنا بشأن المشكلة الجوهرية للمسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة . ولذلك لن أكرر هذا الآن .

١٧٨ ـ ولكنني أود أن أذكر أنه عن طريق هذا البند قد أثيرت قضية سباق التسلح . ان أكثر الأماكن ملاءمة لتناول نزع السلاح هي تلك الهيئات التي تتناول نزع السلاح . وهكذا ، عندما تطرح هذه المسألة في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح فاننا سوف ندرك دون شك ، كما تم تبيان ذلك ، ان لهذه المسألة علاقة بسباق التسلح أكثر مما لها علاقة بحماية الطبيعة في حد ذاتها .

١٧٩ ـ ولذلك ، ودون تحيز لدراسة مضمون المسألة ، (وبما أن إحالة) هذا الأمر الى الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح مسألة إجرائية ، فاننا نصوت لصالح مشروع القرار .

البند ١٧ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية (تابع) :

(ج) انتخاب اثنى عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي

١٨٠ ـ **الرئيس** (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : وفي هذا الشأن ، فان امام الجمعية في الوثيقة *A/36/617* توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٨١ ـ ان الدول الاثنى عشر الأعضاء في مجلس الإغذية العالمي التي انتهت عضويتها هي : اثيوبيا وبوتسوانا وتايلند والعراق وكندا وكولومبيا وليبريا والمكسيك والمملكة المتحدة الهند والولايات المتحدة ويوغوسلافيا .

١٨٢ ـ والآن أعطي الكلمة لممثل جامايكا رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية الذي يرغب في الادلاء ببيان .

١٨٣ ـ **السيد بارتلت** (جامايكا) (**ترجمة عن الانكليزية**) : كرئيس لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ، يشرفني أن أخبر الجمعية أنه فيما يتعلق بالمنصبين الشاغرين لأمريكا اللاتينية في مجلس الأغذية العالمي فان ترشيح شيلي قد سحب ، وبذلك يكون هناك ثلاثة مرشحين من المجموعة هي أورغواي وكولومبيا والمكسيك .

١٨٤ ـ **الرئيس** (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : ان الدول التالية قد تم ترشيحها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي : من مجموعة الدول الافريقية : بوتسوانا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا ؛ من مجموعة الدول الآسيوية : تايلند ، والصين ، والهند ؛ ومن مجموعة دول أمريكا اللاتينية : أوروغواي ، وكولومبيا ، والمكسيك ؛ ومن مجموعة دول أوروبا الشرقية : يوفوسلافيا ؛ ومن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى : كندا ، والولايات المتحدة الأميركية واليونان .

١٨٥ ـ ان عدد الدول التي رشحت من بين البلدان الافريقية ، والآسيوية ، ودول أوروبا الشرقية ، الدول الغربية ودول أخرى يساوي عدد المقاعد المخصصة لكل مجموعة من هذه المجموعات . وتمشيا مع المقرر ٤٠١/٣٤ ، فانني أعتبر أن الجمعية ترغب في انتخاب تلك الدول أعضاء في مجلس الأغذية العالمي .

وقد تقرر ذلك (انظر المقرر ٣٠٨/٣٦) .

١٨٦ ـ **الرئيس** (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : وفيما يتعلق بالمقعدين المخصصين لأمريكا اللاتينية فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد رشح الدول الأربع التالية : أوروغواي وشيلي ، وكولومبيا ، والمكسيك . والآن سوف تشرع الجمعية في اجراء انتخاب لشغل المقعدين الشاغرين آخذة في الاعتبار انسحاب شيلي وفقا لما أعلنه السيد ممثل جامايكا .

١٨٧ ـ ان بطاقات الاقتراع التي تبين عدد الدول التي سيتم انتخابها من مجموعة دول أمريكا اللاتينية يجري توزيعها . وأود أن أذكركم بأنه ينبغي كتابة اسمي دولتين فقط من بين الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بطاقات الاقتاع . وتمشيا مع العرف المعمول به فان الدول التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات ولا يقل ما تحصل عليه عن الأغلبية المطلوبة ، سوف يعلن انتخابها . هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاجراء ؟

وقد تقرر ذلك .

١٨٨ ـ **الرئيس** (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : والآن أطلب من الممثلين أن يستخدموا فقط بطاقات الاقتراع التي توزع عليهم ، وأن يقوموا بكتابة اسمي الدولتين اللتين يرغبون في

Digitized by UNOG Library

التصويت لصالحها . ان بطاقات الاقتراع التي تتضمن أكثر من اسمين سوف تعتبر باطلة .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد شكشيا (ايطاليا) والسيد موالا (ساموا) والسيد كابيا ميلامبو (زائير) بفرز الأصوات .

أجرى تصويت بالاقتراع السري .

١٨٩ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : اقترح تعليق الجلسة الى أن يتم فرز الأصوات .

أوقفت الجلسة الساعة ١٨/١٠ واستؤنفت في الساعة ١٨/٢٠ .

١٩٠ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : ان نتيجة الاقتراع لانتخاب عضوين لمجلس الأغذية العالمي من مجموعة دول امريكا اللاتينية كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع :	**١٣٩**
عدد البطاقات الباطلة :	**لا شيء**
عدد البطاقات الصحية :	**١٣٩**
الممتنعون عن التصويت :	**لا أحد**
عدد الذين أدلوا بأصواتهم :	**١٣٩**
الأغلبية المطلوبة :	**٧٠**
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
المكسيك :	١٠٣
كولومبيا :	١٠١
اوروغواي :	٥٣

أما وقد حصلت المكسيسك وكولومبيا على الأغلبية المطلوبة ، فقد تم انتخابهما عضوين في مجلس الأغذية العالمي لمدة ٣ سنوات تبدأ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ (انظر المقرر ٣٠٨/٣٦) .

١٩١ ـ **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : نيابة عن الجمعية العامة أود أن اهنىء بوتسوانا وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين وغامبيا وكندا وكولومبيا والمسكيك والهند والولايات المتحدة الامريكية ويوغسلافيا واليونان أعضاء بمجلس الأغذية العالمي ، وأن أشكر الذين قاموا بفرز الأصوات على معاونتهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

الملاحظات

(١) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥** ، المرفق الأول .

(٢) **الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات** ، المجلد ٤٨٠ ، رقم ٦٩٦٤ ، الصفحة ٤٣ (من النص الانكليزي) .

(٣) *UNEP/GC8/3* .

(٤) الإعلان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وقع في هلسنكي في ١ آب/اغسطس ١٩٧٥ .

(٥) *Oxford, Pergwon Press, 1979* .

(٦) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، استكهولم ، ٥ ـ ١٦ حزيران/يونيو ١٩٧٢** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع *E.73.II.A.14* والتصويب) ، الفصل الأول :

(٧) *E/ECE/1010*

(٨) *Paris, Francois Maspero, 1970*

(٩) *World Conservation Strategy: Living Resource Conseruation for Sustaouable Sevelopment* ، أعده الاتحاد الدولي المعني بحماية الطبيعة والموارد الطبيعية بمشروة ومعاونة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحيوانات البرية ومساعدتها المالية ، وبالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ١٩٨٠ .

(١٠) ابلغ وفد أنجولا الأمانة العامة بعد ذلك انه كان يعتزم التصويت لصالح مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library